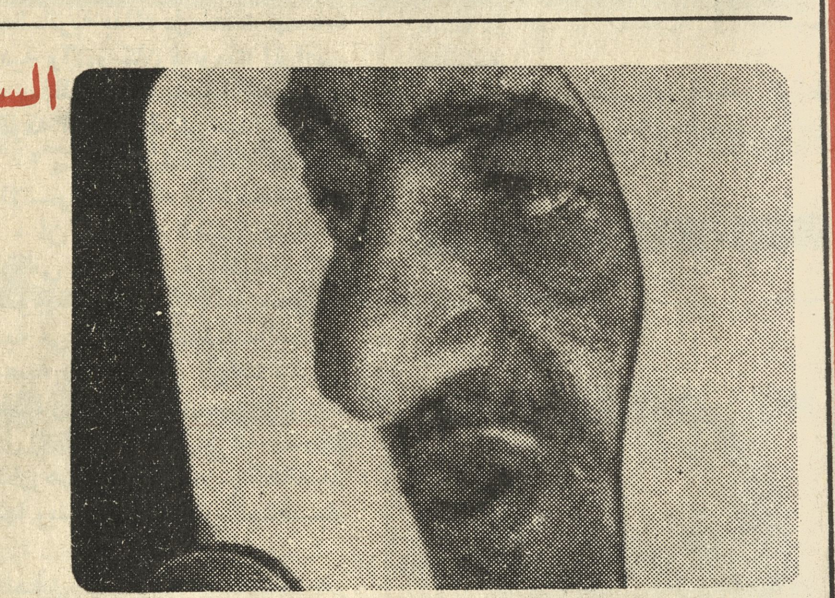


بيروت - الاثنين ٢٦/١١/١٩٧٣ - العدد ٦٤٧ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل

في هـذا العـدد :

"حروب" الرجعيات العربية الثلاث

السعودية



"حرب" تحسين شروط التبعية لأمريكا

الاردن



"حرب" اقتناص تمثيل الشعب الفلسطيني

المغرب

"حرب" الابادة ضد الوطنيين وانصار المقاومة الفلسطينية ..

القبول بالسيطرة الامريكية هو مفتاح كل التنازلات أمام اسرائيل

مع كل تنازل جديد يفرضه التصلب الاسرائيلي على الخطة السياسية المصرية — وفي كل يوم يسجل واضعو هذه الخطة تنازلا جديدا — تتعاظم الحاجة الى اعادة تحديد ما يمكن اعتباره « الخطيئة الاصلية » في سياسة النظام المصري تجاه قضايا الصراع العربي الصهيوني والتي منها نبعت وسوف تنبع كل التنازلات المتسارعة باتجاه تسوية تحكمها الشروط الاسرائيلية في النهاية .

ان ما يجري الان على الكيلومتر « ١٠١ » ليس الا نتيجة لسياسة عاجزة اولا عن ان ترى العلاقة بين اسرائيل والولايات المتحدة على حقيقتها ، وعاجزة ثانيا عن ان تتخذ في التناقض الرئيسي بين الشعوب العربية والامبريالية الامريكية موقع العداء لامريكا لتخوض من عليه صراعا ، هو وحده المجدي ، ضد الغزوة الصهيونية .

هنا ، في الموقف من الولايات المتحدة ، يكمن التنازل الاكبر ومفتاح كل التراجعات التي يجري فرضها آلان أمرا واقعا على الجماهير العربية . لقد كانت سياسة النظام المصري في مواجهة الحلف الامريكي الاسرائيلي محكومة — قبل حرب تشرين الاخيرة — بجملة ثوابت قد تكون استعادتها الان من قبيل التكرار لكن التذكير بها يشكل الوسيلة الوحيدة لفهم ما جرى في الحرب وما يجري منذ وقف اطلاق النار :

١ — كان واضحا ان النظام المصري لا يرى في الولايات المتحدة سوى مجرد « دولة كبرى » تخطىء أحيانا الطريق الى مصالحها الفعلية (وهو ما يميز سياستها في المنطقة العربية) لذا ينبغي بذل الجهود من اجل « اعادة الوعي اليها » كي تصحح « علاقتها » بالشعوب العربية ! هذه النظرة الى الولايات المتحدة والتي تسقط من الحساب طبيعتها كقوة امبريالية ، بل وكزعيمة للامبريالية العالمية تنطلق في عدائها للشعوب العربية من ادراك دقيق لمصالحها الفعلية في قهر ونهب واستغلال هذه الشعوب وليس من خطأ في الحسابات يمكن تصحيحه كما يحاول الايحاء بذلك منظرو البورجوازية واليمين العربي — هذه النظرة الى الولايات المتحدة لم تكن وليدة سوء تقدير سياسي من جانب النظام المصري بل كانت تعكس اساسا مصالح الطبقة البورجوازية المسيطرة عليه والموقع الذي يمكن أن ترى منه « الوضع الدولي » . ذلك ان الانفتاح على الامبريالية الامريكية كان ، بالنسبة للطبقة المذكورة ، مخرجها الوحيد من الازمة الاقتصادية السياسية التي بدأت تعانيها خلال السنوات الاخيرة وهي تحاول احكام سيطرتها على المجتمع المصري . وذلك هو ما يكشف السياق العام للاجراءات التي توالت في مصر منذ عام ١٩٧٠ حتى الحرب الاخيرة : من تصفية الارث الوطني الناصري ، الى فتح البلاد أمام الرساميل الامريكية ، مرورا بضرب العلاقة مع الاتحاد السوفياتي ثمنا لمد جسور سياسية جديدة مع واشنطن .

٢ — ان نظرة تطمس على هذا النحو الطبيعة الامبريالية الفعلية للولايات المتحدة ، لا بد ان تنتهي بالنتيجة الى تزوير العلاقة الحقيقية القائمة بين هذه الاخيرة وبين اسرائيل . هكذا لم ير النظام المصري — وهو لا يستطيع ان يرى — في العلاقة الاسرائيلية الامريكية سوى علاقة خضوع من جانب دولة كبرى لنفوذ وتأثير الصهيونية في داخلها . أما الدور الذي تؤديه اسرائيل كوكيل محلي للامبريالية الامريكية والذي يشكل ركيزة وجودها واستمرارها ، ويضعها ككيان عنصري مؤسس على الاغتصاب في خدمة الولايات المتحدة أداة تضرب بها مطامح الشعوب العربية نحو التحرر الوطني والوحدة القومية والتقدم الاجتماعي ، اما ذلك كله فهو مما لا تستطيع البورجوازية المصرية الحاكمة أن تراه أو تتصدى للعدو الصهيوني انطلاقا منه .

من هنا فان برنامج النظام المصري لمواجهة اسرائيل كان ينطوي في الاساس على عوامل فشله في تحقيق انتصار فعلي عليها . ذلك انه كان يتجاهل الشرط الحقيقي لاية مواجهة ناجحة ، وهو ان ايقاع الهزيمة بالوكيل الامبريالي المحلي الذي هو اسرائيل لا يمكن ان يتم الا على قاعدة ايقاع الهزيمة بالامبريالية — الاصل التي تقاتلها الشعوب العربية وهي الولايات المتحدة .

٣ — هذا الموقع الذي تعامل النظام المصري انطلاقا منه مع قضية الصراع العربي الصهيوني ، كان أساسا للخلاصة التي حكمت سياسته حتى قيام حرب تشرين : « ليس بيننا وبين الولايات المتحدة مشكلة .. مشكلتنا الوحيدة معها هي انحيازها لاسرائيل » ... وعن هذه الخلاصة انبثقت كل الشعارات التي تداولتها البورجوازية المصرية طويلا : « مفتاح الحل في يد أميركا » .. « ينبغي النضال لتحييد امريكا » .. « لا بد من العمل على كسب امريكا الى جانب الحق العربي » ! وفي ظل تلك الشعارات بذلت السياسة المصرية على امتداد ثلاث سنوات كل ما تستطيع من تنازلات استدرارا لعطف أمريكا ودفعا لها كي تمارس ضغطا — اي ضغط — على اسرائيل « يقنعها بالانسحاب » !

ثوابت السياسة المصرية ... والحرب

هذه الثوابت التي حكمت السياسة المصرية حتى حرب تشرين ، هي ما نشهد اليوم نتائجه تنازلات متسارعة لا يلخص ما يجري عند الكيلومتر ١٠١ ، على فداحته ، كل نتائجها .

لقد تحكمت النظرة الى الولايات المتحدة « كدولة كبرى ينبغي التأثير في مواقفها » وليس كعدو امبريالي تتوجب مقاتلته ، بقرار الحرب التي اندلعت في السادس من تشرين . فاذا بها حرب محدودة أصلا بحدود استدرار اهتمام الولايات المتحدة « بمشكلة الشرق الاوسط » واغرائها بالاشراف على تسوية لا تثبت مواقع نفوذها الراهنة في العالم العربي فحسب ، بل وتعيد لها ايضا ما خسرته في مرحلة النهوض الوطني العربي الواسع من مواقع اهمها مصر بالذات !

ولقد كانت النظرة ذاتها الى الولايات المتحدة اساسا لقرار وقف اطلاق النار . فلم يستطع ، ولا يستطيع ، أحد أن يدعي نقصا في السلاح اللازم لمتابعة الحرب . ولم يستطع ، ولا يستطيع ، أحد أن يتذرع « بالوفاق الدولي » كسبب لاجهاض المعركة بعد اسبوعين فقط من قيامها . لماذا توقف اطلاق النار اذن ؟ كان جواب السادات في ما نقله هيكل عن لسانه وما صرح به بعد ذلك بالفاظ مختلفة لكنها تحمل المعنى ذاته ، كان جوابه واضحا تماما ومعبرا عن الواقع تماما : « لقد اكتشفت في اليوم الحادي عشر أن أمريكا متدخلة في الحرب .. وأنا لا أريد مقاتلة أمريكا » !

هكذا ، عندما دقت ساعة الحقيقة وظهر واضحا أن للحرب الطويلة المدى مع اسرائيل شرطا أوليا لا تقوم بدونه وهو الاستعداد لمقاتلة أمريكا ، لم يتردد النظام المصري في الاختيار فاوقف الحرب كي لا تضطر أمريكا الى « فقدان اهتمامها بمشكلة الشرق الاوسط » ، وهو الاهتمام الذي دفعنا من أجل اثارته ثمنا غاليا ، دفعنا حرب تشرين !! ومنذ ان توقف اطلاق النار ، وثمار الاهتمام الامريكي بمشكلة المنطقة تتساقط على الشعوب العربية تنازلا أثر تنازل : من أعادة الصلات الديبلوماسية مع الولايات المتحدة التي أتت تتوج اتجاه البورجوازية المصرية النامي نحو تجديد انخراطها في شبكة العلاقات الامبريالية ، الى اتفاقية النقاط الستة ، الى المفاوضات العسكرية المباشرة عند الكيلومتر «١٠١» ، وأخيرا الى مواجهة التصلب الاسرائيلي الذي اتخذ من الضفة الغربية لقناة السويس مسرحا لعملياته اليومية بسياسة متخبطة تقبل اليوم ما كانت ترفضه بالامس وتمضي مع رحلة التنازلات الى ما لا نهاية !

لقد رفع النظام المصري طويلا شعار :«مفتاح الحل بيد أمريكا» ، وها هو التطبيق الفعلي للشعار المذكور يفضح جوهره ليثبت أن مفتاح كل التنازلات هو الموقف الذي يرفض مقاتلة امريكا !

مواقف الرفض المزيف

اذا كانت الجماهير العربية تواجه ما يجري الان تطبيقا للخطة السياسية المصرية من تنازلات متسارعة نحو القبول بتسوية استسلامية ، برفض تتسع دائرته يوما بعد يوم ، فان الموقع الذي ينطلق منه هذا الرفض قد بات متحررا من كل التباس : انه الموقع الذي تدفعه المصالح الوطنية الجذرية التي يحملها الى أن يرى في استمرار وتصعيد النضال ضد الامبريالية الامريكية المدخل الوحيد المجدي لقتال طويل الامد مع اسرائيل ولاحباط جميع التسويات التي تستهدف قهر ارادة الشعوب العربية .

ان الموقف من الامبريالية الامريكية كان وما يزال الحد الجوهري الفاصل بين جميع السياسات وكل البرامج التي تدعي التصدي لاسرائيل . لذا تبدو محاولات التضليل التي تتعرض لها الجماهير العربية اليوم على يد من يمارسون «رفضا» شكليا ومزيفا لمنطق التنازلات أمام اسرائيل ، تبدو هذه المحاولات قصيرة النفس ومعرضة للانكشاف بسرعة .

ومن نماذج هذا « الرفض » الذي لم تعد بواعثه تنطلي على أحد ما تردده انظمة رجعية معروفة — كالنظام السعودي مثلا — من انها لن ترضى بغير القدس بديلا وهي تتشوق لتحرير فلسطين بكاملها !! ان نظاما يشكل أكبر ركيزة للنفوذ الامريكي في المنطقة العربية كنظام حكام الرياض ، لن يستطيع مهما تأججت حرارة عواطفه تجاه القدس أن يقنع الجماهير العربية أنه من أنصار الحرب الطويلة المدى مع اسرائيل ، اي مع الوكيل المحلي للامبريالية الامريكية التي تبسط نفوذها على مجمل الجزيرة العربية بنعمة النظام السعودي الملكي وبفضل أدوات القمع التي يلهب بسياطها ظهر الحركة الوطنية في المنطقة منذ سنين طويلة !

ومن نماذج هذا «الرفض» أيضا ما تحمله التهويمات «القومية» العاطفية من أحلام يقظة تجعل قضية فلسطين معلقة في الهواء وتتصور الحرب مع اسرائيل ميدان قتال معزولا تماما عن المعركة الاصلية مع الامبريالية . وهو ما جسدته برقية القذافي الى السادات في الاسبوع الماضي على أوضح صورة . فالرئيس الليبي يرفض وقف اطلاق النار ويطالب باستئناف القتال مع اسرائيل ثم يستدرك مخاطبا السادات : « ... انا أختلف مع الاخرين الذين يستنكرون تحركك السياسي الحر ... ويعيبون عليك اعادة العلاقات الديبلوماسية مع اميركا أو غيرها .. او زيارة كيسنجر لانني لا أفرق حتى في الاسم بين كيسنجر وكوسيجين» .

ان من لا يفرق بين كيسنجر وكوسيجين ، ولا يستطيع أن يرى في الانفتاح المصري على الامبريالية الامريكية السبب الحقيقي لايقاف اطلاق النار ... وأن من يقبل بجوهر الخطة السياسية المصرية التي ينعتها بالاستسلام وهو استدعاء النفوذ الامريكي الى مصر « لمقاتلة » اسرائيل بواسطته ! ... ان من تغيب عنه حقائق بهذا الحجم تصبح كلماته عن استئناف القتال والحرب الطويلة مع اسرائيل مجرد كلمات بينها وبين « فلسطين العزيزة » أكثر من مجرد الصحراء !

موقف الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي من إنتخابات البحرين

أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي (فرع البحرين) بيانا حددت فيه موقفها من الانتخابات النيابيه في البحرين. والمعروف ان الجبهه قادت مقاطعةشعبية ناجحة ضد انتخابات المجلس التأسيسي الذي وضع « دستورا » للبحرين ستجري بموجبه انتخابات جديده للمجلس الوطني .

تريد الدوائر الاستعمارية والرجعية والسلطة العشائرية في البحرين ترتيب اوضاعها بما يتناسب والتطور الكبير الذي حدث في صفوف الجماهير وارتفاع وعيها السياسي وقدرتها النضالية ، ولكي تكون هذه الترتيبات صمام امان وعامل استقرار لعملية النهب الكبيرة والمنظمة التي تقوم بها الاحتكارات والشركات الاستعمارية وضمانة لاستمرار النفوذ والسيطرة الاستعمارية وبقاء النظام العشائري في البحرين .

ان اي مواطن يتابع تطور الاوضاع الداخلية في البحرين منذ الاستقلال المزيف سيجد بان ادوات الارهاب والقمع قد ازدادت وان ملاحقة القوى الوطنية قد تضاعفت وان الحريات ما عادت موجودة بل ان السلطات الرجعية تسن كل يوم المزيد من القوانين الارهابية التي تريد تكبيل الشعب وتضييق الخناق على كل بادرة لتنظيم صفوفه .

أما على الصعيد الخارجي فان انحيازها التام والواضح الى جانب الرجعية السعودية وايران ومعاداتها للبلدان الاشتراكية ووقوفها الى جانب الامبريالية الامريكية في المحافل الدولية أصبح مكشوفا لكل الرأي العام العربي والعالمي .

وعلى الصعيد القومي ، اتضح من خلال الحرب الاخيرة لكل الجماهير معاداة النظام العميل لطموحات شعبنا القومية حيثكانت مطارات البحرين وموانئها ممرا للطائرات العابرة التي تنقل المتطوعين الى اسرائيل .كما ان القاعدة الامريكية أصبحت قاعدة اسرائيلية تمول جيش العدوان الاسرائيلي بالوقود . وعلى الصعيد الاعلامي يلعب التلفزيون الامريكي دوره النشط في نشر الدعاية الصهيونية .

وعلى الصعيد الاقتصادي سلمت المزيد من الثروة الوطنية للاحتكارات الاجنبية وجعلت البحرين مقرا للبنوك الامريكية وشركات الاستثمار الرأسمالية التي تنهب خيرات شعبنا لتصب في جيوب الاحتكارات الغربية واليابانية . ان مسيرة هذه السلطة هي مسيرة العداء للجماهير وطموحاتها الوطنية والديمقراطية واستهتارها بحقوق المواطنين وحاجاتهم المعيشية اليومية .

في ظل هذه الصورة المظلمة لسياسة السلطة الداخلية والخارجية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تطرح مشروع المجلس الوطني وتدعي بانه وسيلة لمشاركة الشعب في الحكم وادارة نفسه ، وهي بذلك تكذب على الجماهير لان هذه السلطة العشائرية لن تتنازل بمحض اختيارها للشعب ولن تسلمه زمام اموره بل تريد من هذا المجلس ان يعطيها الشرعية في حكمها العشائري ويبارك الخطوات التي تقوم بها بالاضافة الى تدجين وتضليل العناصر الوطنية والديمقراطية حتى تحصر صراعها في المجلس « الوطني » تحت راية التسليم بحكمها العشائري .

تطرح السلطة العشائرية في البحرين مشروع المجلس الوطني وتطالبكم بالانفتاح على هذه التجربة والاشتراك فيها لتأخذ فيها موافقتكم على الظلم والقمع الذي تمارسه عليكم ولتأخذ موافقتكم على تسلطها عليكم .

وفي الوقت الذي تزمر وتطبل للمجلس الوطني الذي تريد اقامته فانها لا تهتم على الاطلاق لأزمة الغلاء الفاحشة التي تعصف بالمواطن بل نرى وزير التنمية ينصح حكومته بترك الاسعار ترتفع وتنزل لان ذلك افضل طريقة ! ونرى الرواتب والاجور على اوضاعها السابقة ونرى الحكومة في واد والشعب ومشاكله في واد اخر . ومع استهتارها بالشعب وحقوقه وقوته فانها تسن القوانين اللاديمقراطية والجائرة يوميا ضد حرية الشعب وحقوقه الديمقراطية من قانون الطوارىء والذي لا يزال ساري المفعول من ١٩٥٦ حتى قانون التجمعات الرجعي الذي سنته السلطة مؤخرا لمواجهة كل حملة احتجاج او تظاهر او مطالبة جماهيرية . وتقوم السلطة العشائرية وحكومة هندرسون بشن ابشع حملة اعتقالات تشهدها البلاد منذ ١٩٦٥ حيث اعتقلت الكثير من العناصر الوطنية والديمقراطية الشريفة وتمارس عليهم انواع التعذيب الوحشي والبربري وتنقل المناضلين الشرفاء امثال محمد بونفور وتسلم الوطنيين البحرانيين الى الحكومات الرجعية الاخرى وتطرد العناصر الوطنية .

في ظل هذه الاجواء البوليسية تريد السلطة من الجماهير ان تشارك في المجلس الوطني وتريد من القوى الوطنية ان تتنازل عن مطالبها وعن حقوق الشعب وتسلم بقيادتها وتبارك هذه الخطوات الترقيعية .

ولم تكتف السلطات العشائرية بذلك بل نفذت تماما توصيات الرجعية السعودية والامريكان فحرمت المرأة من حق الترشيح والانتخابات وبذلك منعت نصف الشعب البحراني من ممارسة حقوقه الانتخابية كما حددت سن ٣٠ سنة وسن الانتخاب ٢٠ سنة وحرمت بذلك مجاميع واسعة من الشباب من الاشتراك سواء في الانتخابات او الدخول في هذا المجلس . ان السلطة العشائرية اذ تطرح مشروع المجلس الوطني ، ترفض في الوقت ذاته وتحرم على الجماهير والقوى الوطنية ان تنظم صفوفها وتمارس حقوقها السياسية في تشكيل المنظمات السياسية وفي تنظيم الجماهير الشعبية وتسمح في الوقت ذاته لغلاة الرجعيين والطائفيين ان يبثوا سمومهم وسط الجماهير بل وتفرغ لهم كل الامكانات لتوزيع هذه السموم وسط الجماهير لانها تدرك ان هؤلاء الرجعيين والطائفيين يصبون الماء في طاحونها ويساعدونها على استعباد الشعب وقهره .

ان الطريق الصحيح لتحقيق المطالب الشعبية هو الطريق الشاق والطويل . طريق الاعتماد على النفس وتنظيم الجماهير في منظمات سياسية ونقابية واجتماعية ورفع مطالبها والنضال من اجلها لفرض هذه المطالب واستخدام كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، السلمية والعنيفة لتحقيق مطالب الجماهير .

وان السلطة العشائرية لا تريد الخير لكم ولا تريدكم ان تنظموا وتوحدوا صفوفكم لان توحيد صفوفكم خطر عليها ، ولهذا تريد اجراء الانتخابات دون السماح للشعب بان يشكل منظماته السياسية او اتحاداته العمالية او الطلابية او النسائية وانما تريده شعبا ممزقا مفككا لتستطيع السيطرة عليه .

في هذه الظروف البوليسية والارهابية التي تعيشها البحرين وفي ظل هذه القوانين التعسفية ، ترى الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ان المقاطعة الشعبية للانتخابات هي الطريق الصحيح وان على القوى الوطنية ان تحكم الحصار على هذا المجلس العشائري بمقاطعتها لانتخاباته وتتوجه الى الجماهير لتنظيم صفوفها ورصها وحشد الطاقات لتحقيق مطالب العمال والمستخدمين والطلبة والمرأة وسائر فئات الشعب الاخرى ، فامام زخم الحركة الجماهيرية المنظمة يصبح الدخول الى المجلس الوطني وسيلة تستفيد منها السلطة لتنفيس الضغط الشعبي الذي يواجهها والذي يضغط عليها ويعريها على حقيقتها أمام الجماهير والرأي العام العربي والعالمي .

بعد تدخل ادارة صندوق الضمان استقال الستة أعضاء الباقون

بعد التدخل الذي مارسته ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عشية الانتخابات الفرعية لنصف اعضاء مجلس النقابة التيكان من المقرر اجراؤها في ١٦ — ١١ — ٧٣ ، والذي ارتدى شكل الضغط على قطاع معين من المستخدمين لحثهم على المقاطعة ، ووضعا للمعركة في اطارها الديمقراطي بعيدا عن النعرات الطائفية التي اثارتها الادارة ، استقال الاعضاء الستة الباقون في مجلس النقابة وتقرر اجراء الانتخابات النقابية لكامل اعضاء المجلس وذلك في ٧ — ١٢ — ١٩٧٣ .

والقوى الوطنية في صندوق الضمان تنطلق من خوض المعركة باعتبارها بين تيارين :

١ — تيار ديمقراطي يؤمن باستقلالية العمل النقابي عن الادارة ، ووجوب كون اعضاء النقابة من العناصر المستقيمة في مواقفها النقابية .

٢ — وتيار اخر يضم كافة العناصر المرتبطة بالادارة والتي تجري محاولة فرضها على المستخدمين .



شاه ايران يعترف بمساعدة السلطان قابوس عسكريا !

اعترف شاه ايران في حديثه لسليم اللوزي المتخصص في نقل اراء اعداء حركة التحرر الوطني العربية بانه قدم مساعدات عسكرية للسلطان قابوس فقد اجاب على سؤال اللوزي :

« صحيح انكم تساعدون سلطنة عمان عسكريا » ، فأجاب الشاه : نعم . لقد طلب منا السلطان قابوس المساعدة فأعطيناه (!!) . وقد ذكر الشاه في معرض السؤال عن المقصود بالاشارة الى اعمال التخريب التي وردت في بلاغ حلف « السنتو » منذ عدة اشهر ، ذكر بانه من جهته يفكر بما يجري في مسقط (سلطنة عمان) وبما يجري تحت اقدام شيوخ الامارات وهم لا يشعرون !

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المصيطبي ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت—لبنان

بعد إنتهاء مباحثات وفد المقاومة في موسكو

الاتحاد السوفياتي يؤكد مساندته لأي موقف تتخذه منظمة التحرير

— الرفيق نايف حواتمه يتحدث عن نتائج المباحثات —

إنتهت امس المباحثات التي جرت في موسكو بين وفد المقاومة الفلسطينية برئاسة الاخ ابو عمار ، والوفد السوفياتي برئاسة بوريس بونوماريف المسؤول عن العلاقات مع الاحزاب الاشتراكية والشيوعية الاجنبية .

وقالت مصادر مطلعة ان الاتحاد السوفياتي لم يقترح اية صيغة على الجانب الفلسطيني وان الوفد السوفياتي ابلغ الوفد الفلسطيني ان الاتحاد السوفياتي لن يعرض على المقاومة اي حل للقضية الفلسطينية لا ترتضيه ، وانه سيساند اي موقف تتخذه منظمة التحرير الفلسطينية .

تصريح للرفيق حواتمه في موسكو

وكان الرفيق نايف حواتمه ، الامين العام للجبهة الديموقراطية وعضو الوفد ، قد صرح في موسكو ، ان الوفدين اكدا الحق المطلق لشعب فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه ورفض اية محاولة اميركية اسرائيلية لالحاق هاتين المنطقتين بالمملكة العربية المتحدة التي يتبناها مشروع الملك حسين .

وذكر الرفيق حواتمه ان الجانب السوفياتي اكد حق شعب فلسطين المشرد في ارضه منذ عام ١٩٤٨ بالعودة الى وطنه .

وقال ان ذلك من وجهة نظرنا ، « يجب ان لا يعني اي تنازل عن الحق التاريخي لشعبنا الفلسطيني في كامل ترابه الوطني » .

ووصف الرفيق حواتمه نتائج مباحثات وفد المنظمة في موسكو بقوله : انها تتخذ من تعزيز نضالنا انطلاقا من انها اكدت تفهما سوفياتيا افضل لقضية شعبنا ، وان على شعبنا الان ان يعرف كيفية ادارة صراعه بكفاءة ضد الكيان الصهيوني والامبريالية لدحر اية حلول اميركية صهيونية .

واضاف ان هذه المباحثات قد تناولت قضايا الصراع العربي والفلسطيني ضد الكيان الصهيوني ومسائل التسوية السياسية للازمة في المنطقة العربية واحتمالاتها ، وقضايا شعب فلسطين وحقوقه القومية المشروعة في المرحلة الراهنة وحقوقه التاريخية .

وحول الحرب الاخيرة قال الرفيق حواتمه : لقد كان لنا رأينا بنوع الحرب المطلوبة ضد العدو الصهيوني وكونها حرب تحرير طويلة الامد ، لكن رياح تشرين لم تأت كما ناضل الفلسطينيون والثوريون العرب ، مما وضع المنطقة العربية امام احتمالات تسوية سياسية قريبة .

وذكر الرفيق حواتمه ان ذلك جعل اطراف المقاومة الفلسطينية تعيش فترة من الحوار الداخلي الخصب ، والنضال من اجل الوقوف بوجه اية تسوية على حساب شعب فلسطين ، ومن اجل تمكين الشعب في الضفة الغربية وقطاع غزة من تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه .

كشف حساب بالدور الفعلي للرجعية السعودية في حرب تشرين وما بعدها

النظام السعودي يخوض « حرب » تحسين شروط تبعيته لأمريكا

□□ منذ أن دخل قرار وقف اطلاق النار حيز التنفيذ في الثاني والعشرين من تشرين الاول الماضي ، والجماهير العربية تتعرض الى أضخم وأوسع حمله تضليل سياسي تستهدف تركيب بناء خرافي لدور الرجعية السعودية في فترة الحرب وما بعدها ، لا يمت الى الواقع بأية صلة ! ولقد عنيت « الحرية » على امتداد الاسابيع الماضية بمطاردة وفضح كل حجج وذرائع الحملة المذكورة أولا بأول . واليوم ، اذ ينعقد مؤتمر القمة العربي بينما تصل محاولات تتويج النظام السعودي قيادة مهيمنة على مجمل الوضع العربي الى ذروة نشاطها ، لا بد من وقفة نستعيد معها بالوقائع والارقام حقيقة الدور الذي لعبته الرجعية السعودية في الحرب وطبيعة الخطة السياسية الراهنة التي يتحرك بموجبها حكام الرياض في المجالين العربي والدولي .

أولا — مهما بلغت محاولات التزوير السياسي الجارية من الذكاء ومهما تكن ضخامة امكانياتها الاعلامية ، فانها لن تستطيع حجب تلك الحقيقة البسيطة التي يستطيع اعادة اكتشافها كل من يعود الان الى قراءة يوميات حرب تشرين من جديد . انها حقيقة الصمت الكامل الذي مارسه النظام السعودي على امتداد الايام العشرة الاولى من الحرب . فحتى السادس عشر من تشرين الاول لم يكن قد صدر عن حكام الرياض أي موقف ينطوي على أي تحرك ، عسكري أو اقتصادي أو سياسي ، سواء تجاه اسرائيل أو تجاه الولايات المتحدة التي وقفت تبذل أقصى الدعم لاسرائيل !

فما هي الدلالات التي كان ينطوي عليها هذا الموقف ؟ هل صمت حكام السعودية آنذاك وفق خطة لا ترى في الايام العشرة الاولى أياما فاصلة وتدخر قواها لجولات اخرى أكثر حسما ؟ أم انهم كانوا يجرون تحقيقا للتأكد من أن اسرائيل تحارب فعلا على جبهتي الجولان وسيناء ومن أن أمريكا تدعمها في حربها هذه بكل مافي حوزتها من امكانيات ؟

لقد تلقى النظام المصري قبل أن يبدأ حربه المحدودة في سيناء وعودا سخية من المملكة العربية السعودية بالمشاركة في المعركة — على كل صعيد — فور اندلاعها . ويبدو أن حكام السعودية كانوا يتصورون ، عندما وعدوا ، ان صورة الخامس من حزيران سوف تتكرر هذه المرة أيضا ، وأن هزيمة عربية سريعة وصاعقة تقع خلال ساعات سوف تحررهم من مسؤولية تنفيذ الوعود التي بذلوها . فلما اتخذت الحرب مجرى اخر أوقعهم ذلك في ارتباك شديد كان مظهره البارز ذلك الصمت الذي استمر — تكرارا — عشرة أيام كاملة . لكنها لم تكن في الواقع أيام صمت فقط . فخلف الكواليس كانت السعودية تتحرك باتجاهين : الاول — دعم موقف حسين في تجميد الجبهة الاردنية ورفضه لجميع المقترحات التي طالبت بادخال قوات عربية (عراقية على وجه الخصوص) الى الاردن لتأمين الامكانات العسكرية اللازمة لفتح جبهة ثالثة مع اسرائيل ، ثم بالسماح للمقاومة الفلسطينية بأن تشارك انطلاقا من الارض الاردنية في التصدي للعدو الصهيوني . ولقد كان تجميد الجبهة الاردنية واحدا من أهم العوامل التي ساعدت اسرائيل على تنظيم هجومها المضاد الكثيف في الجولان وحماية خطوطها الخلفية في سيناء . وقد رمى حكام السعودية بكامل ثقلهم العربي لتغطية موقف النظام الاردني في هذا المجال ، وكانوا من بين الذين أشاروا عليه عندما تصاعدت الضغوط الداخلية والعربية في وجهه بأن يعلن المشاركة الرمزية في الجبهة السورية .

هكذا توجه لواء اردني — يرافقه لواء سعودي — الى سوريا « للمشاركة » في المعركة وكأن ليس بين الاردن واسرائيل حدود يستطيع حكم الملك حسين خوض الحرب ، لو أراد ، انطلاقا منها !

أما الاتجاه الثاني الذي تحرك بموجبه النظام السعودي خلال تلك الايام العشرة من الصمت ، فقد تمثل في محاولاته المتكررة تأجيل انعقاد مؤتمر وزراء النفط العرب الذي طالبت بعقده أكثر من جهة ومنذ الايام الاولى للحرب تحت شعار « استخدام النفط سلاحا في المعركة » . وقد نجحت تلك المحاولات السعودية في تأخير موعد المؤتمر بالفعل بدعوى « ضرورة استكشاف الموقف العربي والدولي بكل ابعاده أولا كي تأتي القرارات موزونة ومدروسة فيما بعد » !!

ثانيا — في السادس عشر من تشرين الاول قطعت السعودية صمتها . ولكن كيف ؟

١ — توجه وزير خارجيتها عمر السقاف لمقابلة نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر ، ترافقه تصريحات مؤداها انه اذا تأكدت المملكة السعودية من أن أمريكا تقدم الدعم لاسرائيل فسوف تتخذ الاجراءات المناسبة ردا على ذلك !! هكذا لم يكن حكام السعودية ، حتى السادس عشر من تشرين الاول ، قد تأكدوا بعد من أن الولايات المتحدة تساند العدوان الاسرائيلي فعلا ! وقد قابل السقاف — على رأس عدد من وزراء الخارجية العرب — نيكسون ليخرج معلنا انه طالب واشنطن بأن تسعى لدى اسرائيل لاقناعها بالانسحاب وانه لمس عند الرئيس الامريكي رغبة صادقة في السلام ! هكذا تحقق « الانجاز » الاول من انجازات « المشاركة » السعودية في حرب تشرين !

٢ — قبلت السعودية حضور مؤتمر وزراء النفط العرب في اليوم السابع عشر من تشرين الاول . وتحت ضغطها وتأثير موقفها الداعي الى منح الولايات المتحدة فرصة جديدة لتعديل سياستها وانتظار النتائج التي سوف تسفر عنها وعود نيكسون ، صدر قرار المؤتمر الهزيل بالخفض الشهري لانتاج النفط بنسبة ٥ بالمئة . وكان واضحا أن القرار المذكور يتوخى عدم تعريض المصالح الامريكية لضرر فوري ومباشر . وقد قاتلت السعودية خلال المؤتمر بضراوة لاحباط اقتراحات كانت تطالب — استجابة لموجة العداء الجماهيري العربي العارم لامريكا — بمقاطعة الولايات المتحدة مقاطعة جذرية تشمل قطع النفط نهائيا عنها وسحب الارصدة والاموال العربية من بنوكها ومؤسساتها وقطع العلاقات السياسية معها وتأميم المصالح الامريكية من نفطية وسواها في العالم العربي . وكانت حجة وزير النفط السعودي في هذا المجال : « لا نريد قرارات تستعدي الدول علينا » ... هذه الجملة كانت

تلخص جوهر الموقف السعودي كله من أمريكا . فامريكا ليست بالنسبة للسعودية عدوا ... انها صديق يجب أن لا نستعديه . وما يجوز القيام به حيالها ينبغي أن لا يتعدى حدود الضغط من موقع الصديق لاقناعها بتبديل « وجهة نظرها » !

ثالثا — في اليوم الحادي والعشرين من تشرين الاول أعلنت السعودية قرارها بقطع النفط عن الولايات المتحدة ، ومن هنا انطلقت حملة التضخيم « للمعركة المقدسة التي يخوضها الملك فيصل بكل ثقل المملكة » !

ان رؤية القرار المذكور ضمن حجمه الطبيعي تفترض اعادة وضعه في السياق الأصلي العام للسياسة السعودية التي استمرت تحتفظ — بعد القرار — بالمرتكزات ذاتها التي كانت لها قبله :

١ — لم يعلن حكام السعودية قرارهم بقطع النفط عن أمريكا الا بعد أن تأكد لهم أن قرارا بوقف اطلاق النار يوشك أن يصدر ليدخل طور التنفيذ الفوري (تقرر وقف اطلاق النار وبدأ تنفيذه في الثاني والعشرين من تشرين الاول أي بعد يوم واحد من اعلان قطع النفط) ..

ان هذه النقطة على جانب كبير من الاهمية . فعندما كان مطلوبا استخدام النفط كسلاح من أسلحة حرب فعلية قائمة بدت في أيامها الاولى مرشحة للاتساع زمانا ومكانا ، امتنع النظام السعودي عن المساهمة في أي اجراء نفطي خوفا من أن يتحول أي اجراء مهما يكن جزئيا الى مدخل لمعركة تصفية شاملة للنفوذ الامريكي في المنطقة . أما عندما باتت اجواء المنطقة العربية — تحت تأثير الخطة المصرية — أجواء هدنة عسكرية وتداول في مشاريع السلام واستعداد لاجراء حوار « بناء » مع أمريكا ، فقد أصبح ممكنا تقنين استعمال النفط كسلاح للضغط على أمريكا من موقع الصديق وبطريقة لا تفصم علاقة التبعية التي تربط واشنطن بأصدقائها وحلفائها الاصلين في العالم العربي .

٢ — لقد كانت هناك وما تزال ظلال من الشك كثيفة حول مدى جدية انقطاع النفط السعودي عن الولايات المتحدة فعلا . اذ كيف يمكن التحكم بالوجهة الحقيقية التي يسلكها النفط المذكور طالما أن الشركات الامريكية نفسها هي التي تشرف عليه في منبعه وفي مختلف مراحل تسويقه؟

٣ — وتبقى بعد ذلك كله القضية الاهم وهي جزئية القرار السعودي بالقياس الى ما هو مطلوب في ميدان استخدام النفط سلاحا فعالا في المعركة ومواجهة مواقع نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة في المنطقة العربية ودعمها المتصاعد لاسرائيل .

لقد كان الاجراء الجزئي الذي اتخذته السعودية ، وما يزال ، موجها في الاساس لاحباط البرنامج الجذري الذي حملته الجماهير العربية حين خرجت في كل مكان تطالب باجراءات حاسمة ضد أمريكا :

— تأميم النفط العربي الذي تملكه الشركات الامريكية والاستيلاء على جميع المصالح الاقتصادية الامريكية في الوطن العربي .

— سحب الارصدة والاموال العربية من البنوك والمؤسسات الامريكية .

— قطع التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الذي كان وما يزال موجها لمصلحتها في الاساس ، حيث تشكل المنطقة العربية سوقا واسعة مفتوحة امام المنتجات الامريكية التي تأتينا على شكل سلع تلبي في غالبيتها حاجات الطبقات المسيطرة الى سلع الرفاه والاستهلاك الفخم .

— قطع العلاقات السياسية مع أمريكا ليس بصفته مجرد اجراء ديبلوماسي شكلي بل انطلاقا من تصنيف الامبريالية الامريكية عدوا رئيسيا ومباشرا لجميع الشعوب العربية .

فهل يمكن لنظام كالنظام السعودي أن يتقبل مثل هذا البرنامج ؟ وهل يمكن أن نتوقع من الرجعية السعودية سوى القتال بكل امكانياتها لاحباطه ومحاصرة القوى التي تحمله ؟!

ان النظام السعودي ليس فقط نظام الطبقة التي تلعب دور الوكيل السياسي المحلي لمصالح الامبريالية الامريكية ، النفطية والاقتصادية والستراتيجية ، في الجزيرة العربية وفي عموم المنطقة .. انه أيضا النظام الذي أرسل خلال العام الماضي بمئات الملايين من الدولارات لتوظيفها في مشاريع رأسمالية ضخمة داخل الولايات المتحدة ، والذي ما زالت امريكا تحتفظ لديه بقواعد عسكرية يديرها ويشرف عليها مستشارون وخبراء عسكريون أمريكيون ... من أجل ماذا ؟ من أجل أن تكون قواعد انطلاق للقوة الامريكية الضاربة التي شاهدنا بعضا من تحركاتها خلال حرب تشرين .

رابعا — ان أية مقارنة بين الثمن الفعلي الزهيد الذي دفعته الرجعية السعودية لقاء اعلانها اجراء قطع النفط عن أمريكا ، وبين المردود السياسي الضخم الذي تحاول ان تجنيه من وراء توظيف الاجراء المذكور عربيا ودوليا ، كفيلة بأن تكشف ضمن أية حسابات أقدم حكام السعودية على ما أقدموا عليه :

١ — لم يستعمل النظام السعودي خطوته الجزئية تلك كي يفلت من كل احراج « المشاركة » في الحرب فقط ، بل هو يستعملها الآن — مستفيدا من تسارع انحدار الخطة السياسية المصرية على طريق الاستسلام — من أجل انتزاع مقاليد الهيمنة على الوضع العربي الرسمي بمجمله والظهور ، كما تردد اذاعة لندن في نشراتها الاخبارية ، بمظهر الطرف العربي « الاكثر تصلبا » !!

٢ — لا يدخل ضمن مشاريع النظام السعودي بالطبع أن يخوض معركة فعليه مع الامبريالية الامريكية .. لكنه بحاجة الى قدر من الضغط عليها من أجل تحسين موقعه بين وكلائها المتعددين في الشرق الاوسط .

لقد انتهى النظام السعودي — خلال السنوات القليلة الماضية — الى أن يصبح في موقع الوكيل الثالث للمصالح الامريكية في الشرق الاوسط ، فقبله تأتي ايران ، وقبلها اسرائيل . وما دامت ظروف المنطقة مؤاتية الان لممارسة نوع من الضغط الفعال نسبيا على أمريكا ، من موقع الصديق والحليف والتابع ، فلماذا لا يستثمرها النظام السعودي من أجل استعادة الموقع الممتاز الذي يعطي لايران أولا ومن أجل اقناع الولايات المتحدة بانتهاج سياسة اكثر توازنا بينه وبين اسرائيل ثانيا ؟ ولماذا يكون مستحيلا على أمريكا أن تضغط قليلا على اسرائيل من أجل تقوية مركز النظام السعودي عربيا ، طالما أن ذلك كله سوف يعاد توظيفه لضمان مصالحها في المنطقة أخيرا ؟ !

ذلك هو المنطق الفعلي الذي يتحرك انطلاقا منه حكام السعودية ، وفي ضوئه يمكن تفسير خطوة الاعلان عن قطع النفط وتكرار التأكيد على استمرارها ، ومن خلاله يتضح البعد الفعلي لكل ما قيل عن وقائع مقابلة الملك فيصل لكيسنجر ولتصريحات وزير النفط السعودي أخيرا .

ان النظام السعودي ليس نظام معركة فعليه مع أمريكا أو اسرائيل .. وكل ما قام وما يمكن أن يقوم به لا يتعدى حدود محاوله تحسين شروط تبعيته لامريكا واستثمار نهج الاستسلام أمام اسرائيل من أجل فرض نفسه قيادة رسمية لمجمل الوضع العربي .

ان الجماهير العربية التي رفضت وما تزال تحويل حرب تشرين الى مدخل للقبول بالشروط الاسرائيلية الامريكية ، ترفض بالقدر نفسه من التصميم توظيف نتائج الحرب المذكورة من أجل تتويج فيصل ملكا على جميع الشعوب العربية ! □□

الذكرى الثانيّة لاحتلال ايَران للجُزر العَربيّة!

قبل سنتين ... وبالضبط في ٢٩ — ١١ — ٧٣ تم احتلال وتسليم الجزر العربية الى ايران . لقد تم ذلك من خلال التواطؤ الرجعي المتمثل بالتقاء الحكام الرجعيين مع المخططات الامبريالية في المنطقة لتحقيق عدة اهداف :

١ — الوقوف الشرس ضد الثورة المسلحة المنطلقة من الاقليم الجنوبي في عمان (ظفار) والنضالات الجماهيرية التصاعدية في عمان الداخل وشمال عمان ، وذلك بحماية « امن واستقرار المنطقة » ، خصوصا لو علمنا بأنه يمر بالقرب من هذه الجزر وفي كل ثلاث دقائق ناقلة نفط كذلك اعلن أكثر من مسؤول ايراني بأنهم — اي الحكومة الايرانية — لن ترضى بوجود حكم وطني في عمان ..

بل ان وجود « فدائي » واحد يشكل تهديد حقيقي لخط البترول في منطقة الخليج .

٢ — اعطاء الفرصة لايران من قبل الحكام الرجعيين العرب لحماية أوضاعهم في المنطقة من تصاعد الحركة الجماهيرية فلقد تم التفاهم التام مع جميع الامراء ومنهم حاكم الشارقة السابق وزايد حاكم ابو ظبي ومع ايران لتسليمها الجزر العربية وبالذات جزيرة ابو موسى وذلك باعتبارها قاعدة متقدمة تحمي عروبتهم ومناجمهم .

٣ — الطبيعة الاستعمارية للحكم العسكري الايراني والقائم على التوسع المباشر ضمن منطقة الهيمنة الامريكية .. فالحكم الشاهنشاهي الاقطاعي الذي يشغل الجماهير الايرانية الكادحة .. ان هذا الحكم ذا طبيعة توسعية لمزيد من السيطرة على ثروتنا .. واتضحت مؤخرا اهمية جزيرة ابو موسى البترولية .

٤ — في محاولة لجر انتباه الشعب الايراني الى معارك خارجية خصوصا بعد ازدياد تفجر الاوضاع الداخلية في ايران دفعت الشاه الى ان يقوم بجرف الانتباه الجماهيري الى خارج ايران .

٥ خلق التناقضات المفتعلة بين الجماهير العربية الكادحة والجماهير الايرانية خصوصا بعدما ازدادت الوحدة الطبقية بين الشعبين في نضالهما ضد الحكام الرجعيين .

لقد كان هناك موقفان صاحبا احتلال ايران للجزر العربية وتمثلا في :

ا — الرأي الاول ادان الاحتلال كغزو قومي .. وسكت . ولكن السؤال الذي تم التهرب منه هو من سيواجه الاحتلال الايراني ؟ هل هم الحكام الرجعيين والذين كانوا يقدمون الولاء في البلاط الشاهنشاهي بعد الاحتلال بعدة ايام . وكان اصحاب هذا الرأي يحاولون في نفس الوقت تناسي الثورة والجماهير .

ب — الرأي الثاني هو الذي وقفته الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي والجماهير الشعبية في كل المنطقة .. وقفته جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والمنظمات التقدمية والوطنية التي فهمت أبعاد المخطط الامبريالي في المنطقة .. وان المؤهل للرد على هذا التحدي هو بالاعتماد على المدى البعيد على الثورة . ودعم الثورة هو الخط الصحيح .. والثوري .

الان .. ما العمل ؟

لقد صرح قبل فترة من الزمن السناتور مسعودي عضو مجلس الشيوخ الايراني بعد زيارة قام بها لامارات الخليج .. صرح : بأنه في زيارته لم يتطرق احد من حكام عمان والخليج العربي بأي ذكر الى الجزر العربية .. ويعتقد السناتور مسعودي بأن المشكلة طواها الزمن هذا صحيح من جانب الحكام الرجعيين .. المستعدين لبيع مصالح الشعب في سبيل مصالحهم الطبقية .

اما القوى الثورية .. ومنها الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي فقد حددت موقفها بوضوح من هذه القضية .. ان الجبهة تعتبر ان هذه الجزر عربية وانها ستناضل بكافة اشكال النضال وفي الوقت المناسب لاستعادة هذه الجزر ... وان الجبهة ستقاوم بالتعاون مع كل الثوريين العرب والايرانيين محاولات ايران التوسعية .. كذلك فالجبهة تحذر ايضا من محاولة جر الجماهير العربية في صراع ضد الجاليات الاجنبية وغيرها من الجاليات في منطقة الخليج .. بل ان نضالنا موجه بالاساس ضد الحكام الرجعيين وان نسي الحكام الرجعيين الجزر العربية .. فنحن لن ننسى ...

إسرائيل وحقوق الشعب الفلسطيني الوطنيّة

— اجماع مختلف التيارات الاسرائيلية على انكار وجود الشعب الفلسطيني واعتبار الاردن الطرف المعني بالتسوية!

فرضت الطبيعة الاستيطانية الاجلائية للاستعمار الصهيوني تناقضا تناحريا بين مجتمع المستوطنين الصهاينة ككل والشعب الفلسطيني العربي بأكمله . وقد بدأ هذا التناقض الرئيسي منذ بداية الاستعمار الصهيوني واشتد عنفا مع انشاء اسرائيل وازداد شمولا وحدة بعد احتلال اسرائيل لجميع الاراضي الفلسطينية واجزاء من الاراضي العربية السورية والمصرية عام ١٩٦٧ ، واستمرار هذا الاحتلال بعد الحرب العربية — الاسرائيلية الرابعة عام ١٩٧٣

لقد حطم الاستعمار الاستيطاني الصهيوني المتحالف مع الاستعمار البريطاني الاقتصاد المحلي في فلسطين وأنشأ اقتصادا جديدا مغلقا مستثنيا بشكل كلي الشعب العربي الفلسطيني من هذا الاقتصاد . فقد استطاعت المؤسسة الصهيونية اخضاع الاقتصاد الصهيوني لهدف بناء الدولة اليهودية اذ فرضت على المستعمرين الصهاينة قواعدها الثلاث المعروفة والتي تتلخص « بالعمل العبري » أي تشغيل العمال اليهود فقط واستثناء العمال العرب كلية ، وشراء المنتجات اليهودية فقط وعدم التعامل تجاريا مع العرب ، وشراء الارض العربية وتوطين المهاجرين اليهود عليها . وخلقت هذه العملية تناقضا قوميا جدا بين الصهيونية وبين جميع طبقات الشعب العربي الفلسطيني عبر عن نفسه بالانتفاضات التحررية والثورات المسلحة المتعددة التي خاضها الشعب ضد الاستعمار الصهيوني — البريطاني المزدوج .

وان كان التعدي الصارخ على حقوق الشعب العربي الفلسطيني قد تجسد قبل عام ١٩٤٨ بلفظ الفلسطينيين العرب خارج الكيان اليهودي المغلق اقتصاديا واجتماعيا ، وتشويه الاقتصاد المحلي والوقوف في وجه نموه وتطوره وفي التحالف مع الاستعمار البريطاني لمنع تحرره من الحكم الاجنبي ، فان هذا التعدي أصبح ، بعد تأسيس اسرائيل يتجسد في اجلاء الفلسطينيين العرب خارج هذا الكيان جسديا وماديا وذلك بطرد غالبية السكان الاصليين خارج هذه الدولة وتحويلهم الى لاجئين مشتتين . وتحول من تبقى من الفلسطينيين الى أقلية مضطهدة مستغلة تعاني جميع اشكال التمييز ضدها . لقد أدى طرد الفلسطينيين العرب من ارضهم الى استفحال التناقض القومي العدائي بين اسرائيل والشعب العربي الفلسطيني بشكل خاص والشعوب العربية بشكل عام . فالصدام الاسرائيلي — الفلسطيني العربي هو في جوهره نضال شعب اصيل ضد استيطان اجنبي في جزء من وطنه . والمسألة الفلسطينية العربية كانت ولا تزال مسألة حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره على ارضه .

وادت الحرب العدوانية التي شنتها اسرائيل عام ١٩٦٧ الى احتلال جميع الاراضي الفلسطينية واجزاء من الاراضي السورية والمصرية ، واصبح نصف الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال الصهيوني المباشر . وكان لا بد للطبيعة الاستيطانية الاجلائية ان تبرز في سياسة القوى الحاكمة في اسرائيل تجاه هذه الاراضي . وكان لا بد من أن تتجه دولة العدو الى ممارسة سياسة التبديد القومي في هذه المناطق ، وتجسدت في تدمير القوى العربية وتغيير جغرافية المناطق المحتلة من جهة وفي الاسراع في تنفيذ مشاريع استيطانية واسعة في المناطق المحتلة ، أي سياسة الضم والالحاق والتدمير ومصادرة الاراضي فيما يتعلق باقتصاد وارض المناطق المحتلة وسياسة القهر والاستغلال فيما يتعلق بأهالي هذه المناطق وسياسة طمس التراث الوطني القومي للشعب الفلسطيني .

تجاهل الوجود والشعب الفلسطيني

وبالرغم من التنازلات الكبيرة التي قدمتها الانظمة العربية وخاصة النظام الاردني لاغراء حكام اسرائيل على التنازل عن المناطق المحتلة فقد رفضت اسرائيل التراجع واتبعت سياسة فرض الامر الواقع على هذه المناطق على أمل ان تقوم ، مع الزمن ، على استيعابها ودمجها باسرائيل . وبقي حكام اسرائيل أوفياء لاجدادهم الصهاينة في تجاهلهم ليس فقط لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ارضه وبنفسه ، وانما ايضا لوجود الشعب العربي الفلسطيني فالشعار الذي اطلقته اسرائيل زانغويل «أرض بلا شعب (فلسطين) لشعب بلا ارض » لا يختلف في فحواه عن جواب جولدا مئير لمراسل التايمز اللندنية عام ١٩٦٩ « أي فلسطينيين ؟ انهم لم يوجدوا اطلاقا » .. ولم يكن شعار حاييم وايزمن « ستصبح فلسطين في النهاية يهودية كما انجلترا انجليزية » يختلف عن قول دايان عام ١٩٦٧ « اننا نريد دولة يهودية نقية مثلما يريد الفرنسيون دولة فرنسية » .

ومن هذا المنطلق رفضت اسرائيل رفضا باتا عودة « اللاجئين » الفلسطينيين الى اراضيهم رغم قرار الامم المتحدة بهذا الخصوص — لان هذا الرفض ينسجم انسجاما كاملا مع طبيعة اسرائيل العنصرية ، وبالتالي لا يمكن لاسرائيل أن تتخلى عنه دون التخلي عن طبيعتها ومبرر وجودها . فعودة « اللاجئين » الى وطنهم سيحول اسرائيل الى « دولة ثنائية القومية » او « دولة عربية يهودية » ومثل هذا يتعارض تعارضا كاملا مع أهداف اسرائيل وطبيعة تركيبها .

والمنطق الصهيوني هذا هو ما يحدد نظرة حكام اسرائيل الى مستقبل الاراضي المحتلة . والخلافات التي برزت بين القادة الاسرائيليين لم تكن حول الاراضي العربية المحتلة وانما حول مستقبل السكان العرب في هذه المناطق . فاسرائيل تريد الاراضي ولكن بدون أهاليها ، لان وجود مليون عربي تحت السيطرة الاسرائيلية يهدد « نقاء » الدولة الصهيونية العنصري . ولهذا فالصيغ المختلفة التي طرحت من قبل اسرائيل ترمي الى ايجاد حل لهذه المسألة ، أي محاولة التوفيق بين الرغبة في التوسع والرغبة في المحافظة على « نقاء » اسرائيل العنصري . ولكن رغم اختلاف الصيغ التي طرحها القادة الصهاينة للتوفيق بين هذين المطلبين ، فان جميع هذه الصيغ تتفق على نقطة واحدة وهي رفض الاقرار بحق اهالي المناطق المحتلة بحرية تقرير المصير على ارضهم وبمعزل عن الاحتلال ، لان هذا يعني الاقرار — ولو جزئيا — بوجود طرف فلسطيني في الصراع ، وهذا الاقرار يعني ، بالضرورة ، الاقرار بعدم شرعية الكيان الصهيوني بأكمله .

دايان والدولة الفلسطينية

ومن هنا يأتي الاصرار الاسرائيلي على رفض أي مشروع يعيد للفلسطينيين أي حق من حقوقهم التاريخية . فدايان لا يقر بوجود طرف فلسطيني ، ويرى أن الاردن هو الطرف المعني في أية مفاوضات مقبلة بخصوص تسوية في المنطقة . ويرفض دايان اقامة اطار سياسي ووحدة مستقلة للفلسطينيين في المناطق ، ويرى دايان ان « الحياة المشتركة لليهود والعرب ممكنة فقط تحت حماية ورعاية دولة اسرائيل » ! ويعتبر دايان ان الدولة الفلسطينية فكرة غير عملية وغير مقبولة والاحتمال الممكن هو حكم محلي أو « استقلال ذاتي » في الضفة مرتبط اقتصاديا باسرائيل وسياسيا بالاردن . يقول دايان « لقد قضي الامر على الاحتمال باقامة دولة فلسطينية لان الفلسطينيين بأنفسهم قد تنازلوا عن كيانهم السياسي وفضلوا الانضمام الى مملكة الاردن . ان قضية اللاجئين لعام ١٩٤٨ ينبغي ان يتم حلها في الدول العربية التي نزح اليها هؤلاء » (٦/٧٣) . ويرى دايان « ان الحكومة الفلسطينية موجودة في عمان ويستطيع الفلسطينيون تغييرها اذا كانوا غير راضين عنها . ولكن عاصمتهم هي عمان وحكومتهم الوحيدة موجودة هناك » .

وهناك اجماع بين زعماء اسرائيل حول هذا الموضوع . يقول بن غوريون (حول مسألة اقامة دولة فلسطينية) « لم يكن ثمة دولة فلسطينية في اي وقت ، ولا يوجد شعب فلسطيني »(معاريف ٢٩—٣—٧١) وترى جولدا مئير أنه في أية تسوية مقبلة « يجب أن لا تتمكن القوات العربية من اجتياز نهر الاردن ولذلك ينبغي أن يكون لاسرائيل وجود في هذه المنطقة وربما في المرتفعات التي تشرف على نهر الاردن ، والحدود النهائية بين الضفة الغربية واسرائيل يجب ان تربط العرب والاسرائيليين لا أن تفرق بينهم » . (التايمز ١٣—٣—٧١) . ويعكس سابير (رئيس حزب الاحرار الاسرائيلي) نفس اراء دايان اذ يؤكد على ما أسماه « حق اسرائيل التاريخي في الارض الواقعة بين البحر الابيض المتوسط ونهر الاردن » الا انه يعارض ضم المناطق الاهلة بالسكان حرصا على نقاء الدولة الصهيونية وخوفا من قيام دولة «ثنائية القومية» مستقبلا . واما شمعون بيرس فيرفض فكرة اقامة دولة فلسطينية مهما كان نوعها ويقترح ابقاء الوضع القائم في المناطق المحتلة ويؤيد الاستيطان المكثف في هذه المناطق .. ويقترح اقامة وضع في اسرائيل تتقاسم فيه الحكم والادارة اغلبية يهودية واقلية عربية .

مشروع الون ومشروع المملكة المتحدة

اما آلون ، واضع المشروع المعروف باسمه ، فيدعو الى انسحاب اسرائيل من بعض اجزاء الاراضي المحتلة باستثناء القدس وبعض المناطق التي تنحدر من جبال الضفة وتمتد على طول غور الاردن حيث تحتفظ اسرائيل بشبكة من المستعمرات المحصنة ونقاط امنية تبقى تحت سيطرة الجيش الاسرائيلي . اما بقية المناطق فيرى اعادتها الى الاردن . ولهذا فان الون يحبذ مشروع الملك حسين لانشاء المملكة الاردنية المتحدة لان هذا المشروع يحقق « الاماني القومية للفلسطينيين » . ويقول « ان امة فلسطينية ان وجدت يمكن

لها ان تكون شرقي الاردن أما في شكل مملكة ، او جمهورية بغض النظر عن مطالبها في اسرائيل » .

اما التكتل اليميني الذي يشكل المعارضة في اسرائيل فيرفض رفضا باتا التنازل عن المناطق المحتلة وخاصة الضفة الغربية وغزة ولا يقر من قريب او بعيد بوجود للشعب العربي الفلسطيني ، او بامكانية اعطائه اي كيان من اي نوع كان . يقول عيزر وايزمن (رئيس ادارة حركة حيروت الصهيونية اليمينية المتطرفة والقائد السابق لسلاح الجو الاسرائيلي) : « ان امن اسرائيل الجوي يتطلب وجودها في قطاع كبير من سيناء » ، ويؤكد ان اسرائيل مستعدة لتقديم بعض التنازلات في مرتفعات الجولان ولكنها تعارض اي تنازلات في الضفة الغربية للاردن لانها جزء من الوطن التاريخي للشعب اليهودي » (٢٧-٢-١٩٧١) . ويضم هذا التكتل ممثلي غاحل ، المركز الحر ، القائمة الرسمية والحركة من اجل ارض اسرائيل المتكاملة . واعلن حاييم لنداو رئيس ادارة غاحل عقب تشكيل التكتل في ايلول من هذا العام ان هذا التكتل هو تكتل الحالمين بارض اسرائيل المتكاملة ، ويضم هذا التكتل ابرز قادة اسرائيل العسكريين (عيزر وايزمن ، اريل شارون - قائد عملية اختراق الضفة الغربية من سيناء - ، وشلومو لاهط ..) .

ان المعارضة المؤثرة والتي تستند على اساس جماهيري واسع في اسرائيل هي المعارضة اليمينية ، وبالتالي فهي القادرة على التاثير على السياسة الاسرائيلية . اما المعارضة الليبرالية واليسارية فهي تكادتكون معدومة الفعالية . ومواقف الاحزاب والقوى اليسارية غير الصهيونية مثل راكاح وماتزبين معروفة وتجمع بين هذه القوى والاحزاب بانسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة ومنح تقرير المصير للمناطق المحتلة كخطوةضرورية نحو تحقيق السلام في المنطقة . ولكن هذه الاحزاب غير مؤثرة في اسرائيل ، وحتى المعارضة الليبرالية التي يمثلها اشخاص من امثال افنيري وشاهاك ليس لها رصيد جماهيري او سياسي ، وهي بالتالي ليست قادرة على التاثير في سياسة الحكومة الاسرائيلية سواء حاليا او في المستقبل المنظور .

ويمكن تلخيص الموقف الاسرائيلي الرسمي تجاه مستقبل الاراضي المحتلة السياسي على لسان حاييم تسمادوك « رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست الاسرائيلي » كالتالي « لقد قلنا دائما ، انه يوجد في المنطقة الواقعة بين البحر الابيض المتوسط وحدود العراق مكان لدولتين فقط ، دولة يهودية ودولة عربية ، وكما أن نظام الدولة اليهودية هو من شأننا ، فان نظام الدولة العربية الداخلي هو شأن العرب .. » (الاذاعة العبرية ١٥-٣-٧١) .

دولة فلسطينية على انقاض الاردن واسرائيل معا

يقر هركابي - احد منظري الاتجاهات السياسية للسلطة الحاكمة في اسرائيل (معاريف ٩-٦-٧٢ ، و١٦-٦-٧٢) بان الشعب الفلسطيني صادق في اعتقاده « بان قيام اسرائيل او الاردن لا يسمح لهم بتقرير مصير قومي والوجود كدولة او شعب مستقل ، فكيف بقيامهما معا » . وبالتالي فهو يرى انه لا يمكن اقامة « دولة فلسطينية الا على انقاض الاردن او على انقاض اسرائيل .. » ولما كانت كلتا هاتين الدولتين غير مستعدة للانتحار فلا يتبقى امام الفلسطينيين سوى امكانية قيام « لواء او اقليم فلسطيني يمكن ان يقوم مع اسرائيل او مع الاردن او بتسوية هجينة بينهما .. » ويضيف هركابي « ان معالم الامكان الاخير غير واضحة لكنها قد تنمو بفضل تسويات الامر الواقع مع اسرائيل والوقائع التي يتم خلقها .. ويرى هركابي ان حتى مثل هذه التسوية ستثير تعقيدات من قبل الاردن ومن قبل اسرائيل وخاصة حول مكانة القدس . ولكن كل ما يبقى في حالة تسوية هو « لواء فلسطيني » . وهذا هو ما يمكن ان يتصوره العقل الصهيوني من تنازلات لحقوق الشعب العربي الفلسطيني .

.. وبعد حرب تشرين

ومن الخطأ ان نتصور ان الحرب العربية - الاسرائيلية الرابعة - بالرغم من التغيير الايجابي الذي طرأ على موازين القوى عسكريا واقتصاديا وديبلوماسيا ، ورغم الخسائر البشرية والمادية الكبيرةالتي لحقت باسرائيل ، قد خلقت مناخا مختلفا تجاه الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني أو بجزء منها .

فالشروط التي تطالب بها اسرائيل لقاء « تسوية سياسية » لا زالت كما كانت قبل الحرب . ويتضح هذا من التفسير الذي قدمته جولدا مئير لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ عندما اعلنت موافقة اسرائيل عليه : وهذه الشروط هي : ١ - المفاوضات المباشرة بين اسرائيل وجاراتها ، ٢ - رفض اسرائيل العودة الى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ لان هذه الحدود تعطي للعرب - حسب قولها - تفوقا حاسما في قطاعات مختلفة ، ٣ - الخطوط الحالية لوقف اطلاق النار يمكن استبدالها بحدود آمنة فقط ، يكون معترفا بها ومتفقا عليها وتحدد بمعاهدة سلام ورفض اسرائيل الانسحاب حتى يتم التوصل الى اتفاق سلام متعاقد عليه وملزم ، ٤ - رفض اسرائيل امكان اقامة دولة فلسطينية ، مهما كانت على الضفة الغربية للاردن كقسم من التسوية السلمية . اما القدس فلا تنازل عنها اطلاقا . كررت تصريحات زعماءاسرائيل منذ الحرب الاخيرة ان اسرائيل « لا توافق على دولة اخرى بين اسرائيل والاردن » . لان اسرائيل تعتبر اي كدولة فلسطينية مستقلة بمثابة راس حربة او مسدس موجه الى قلب اسرائيل .

وواضح أن اسرائيل بدات تلجأ الى اساليبها وتكتيكاتها المختلفةلتجميد الوضع الحالي ريثما تتم استكمال قدرتها وترتيب وضعها الداخلي لتثبت للامبريالية قدرتها على المحافظة على مصالح هذه في المنطقة ولتستعيد فى نظرها كونها « قوة اقليمية كبرى » في المنطقة . لان البديل بالنسبة لاسرائيل هو الانسحاب من جهة والاعتراف - ولو جزئيا - بوجود شعب عربي فلسطيني له حقوقه المشروعة من جهة اخرى وهذا يعني في الحالة الاولى ان اسرائيل لم تعد قادرة على المحافظة على سمة اساسية من سماتها وهي التوسع والضم الاقليمي وكل ما يترتب على هذا داخليا وخارجيا من قدرة اسرائيل على مخاطبة يهود العالم على اساس انها دولتهم جميعا مما سيؤثر مباشرة على الهجرة اليهودية التي تعتمد عليها اسرائيل للمحافظة على قدرتها على الاستمرار . والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني يعني بالنسبة لاسرائيل الاقرار بانها جمع غريب هجين عن المنطقة العربية والاقرار كذلك بان التناقض التناحري القائم بينها وبين الشعوب العربية بشكل عام والشعب الفلسطيني بشكل خاص لا يمكن حله الا بانتحار اسرائيل ككيان صهيوني وجوده يتناقض مع استعادة الشعب الفلسطيني لحقه التاريخي في تقرير مصيره وعلى ارضه وحقوقه الراهنة في تحرير ارضه من الاحتلال ومن الاستيطان الاستعماري المتواجد على ارضه .

تقرير خاص من الضفة الغربية :

جماهير الاراضي المحتلة تحطم صورة التعايش وتقوم بدورها الوطني بعرقلة أعمال العدو العسكرية

- اضرابات العمال وامتناعهم عن العمل في مؤسسات العدو -

وصلت الى « الحرية » اخيرا ، تقارير مفصلة عما قامت به جماهير الاراضي المحتلة اثناء الحرب ، وعن ردود فعلهم المختلفة ، وعن المقاطعة الشاملة التي نظمت وامتناع العمال العرب عن العمل ، وعن عرقلة سير اليات العدو في شوارع مدن وقرى الضفة الخ .. وهذا تقرير شامل يلخص ما جرى :

على الرغم من ان وسائل الاعلام الاسرائيلية ، حاولت خلال حرب ٦ تشرين الاول ، اخفاء طابع الملامح الكفاحية ، لجماهير المناطق المحتلة ، وصور المقاومة التي برزت من خلال امثلة عديدة ، الا انها لم تستطع على الاقل تجاهل حقيقة المقاطعة الشاملة للعمال عن العمل في مصانع ومزارع العدو

وبقدر ما كانت الجبهات الثلاث العسكرية التي فتحت على العدو تشكل امرا مقلقا للغاية لاسرائيل ، كانت كذلك اوضاع الضفة الغربية ، والقطاع ومناطق ١٩٤٨ المحتلة ، تشكل تهديدا بالغ الاثارة للسلطات الاسرائيلية .

فقد استطاعت المقاومة السلبية للاحتلال تحطيم صورة التعايش ، التي روجت لها دعاية العدو الاسرائيلي طوال السنوات الست الماضية ، من خلال سياسة الضم والاحتواء ، ومصادرة الاراضي وتهويدها . وعبرت مختلف الفئات الشعبية عن رفضها للاحتلال بمختلف الوسائل والسبل الكفيلة باظهار طابع الرفض ، والاصرار على حق تقرير المصير ، ودحر الاحتلال من المناطق المحتلة .

تشير التقارير الواردة من الضفة الغربية ...نة ، الى أن سكان الضفة والقطاع ، ... اللحظات الاولى لاخبار القتال ، تحلقوا حول اجهزة الراديو وراحوا يتابعون تطور سير المعارك على جبهات القتال الثلاث . وأتت الانتصارات الاولى العسكرية للقوات العربية ، وتصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية في الداخل والخارج ، ضربة حقيقية لاسطورة تفوق العدو الخرافية . وقد كان هذا واضحا من خلال موقف اهالي الضفة الغربية الذين كانوا يشاهدون سيارات العدو العسكرية وهي تقل جنود الاحتياط ، ويشيرون اليهم بأيديهم بما معناه « بانكم ستذبحون ! » .. وعكست هذه الصورة نفسها في خوف جنود الاحتلال من دخول شوارع مدن الضفة الغربية والقطاع . فقد امتنعت دوريات العدو من دخول الشوارع والازقة الضيقة خوفا من ردود فعل الجماهير الفلسطينية . ومنذ اللحظات الاولى ساد شعور بالفرح والغبطة من جراء نشوب الحرب.

وقد قامت الجماهير بدورها الوطني على صعيد عرقلة أعمال العدو الحربية ، وطرق مواصلاته ، وتخريب اقتصاده ، وبعض منشآته الحيوية ، التي اصيبت بالشلل التام ، نتيجة فقدان اليد العاملة ، وتجنيد الاحتياطي الاسرائيلي .

ففي اليوم الثاني للحرب تدهورت سبع دبابات للعدو على طريق نابلس قادمة من الاغوار في طريقها لجبهات القتال ، واقدم المواطنون على حرقها ، الامر الذي دفع سلطات الاحتلال الى استقدام قوات من حرس الحدود الى مدينة نابلس واجبار الاهالي على الدخول الى منازلهم خوفا من مزيد من عرقلة اليات العدو . وكان هذا نوع من منع التجول غير المباشر .. لقد أجبر العدو على تحريك الياته ليلا واحاط تنقلاته بحراسة شديدة على كافة شوارع مدن الضفة الغربية والقطاع .

وفي مناطق ١٩٤٨ المحتلة عقدت الاجتماعات الموسعة من قبل اهالي عكا والناصرة وحيفا ، وامتنع العديد من أصحاب السيارات العمومية عن توظيف سياراتهم لخدمة سلطات الاحتلال رغم التهديد والقمع العنيف الذي مورس بحقهم من قبل سلطات القمع الاسرائيلية .

وذكرت صحف الضفة الغربية ، وصحيفة الاتحاد الصادرة يوم ٢ - ١١ - ١٩٧٣ ان سلطات الاحتلال القت القبض على عدد من الوجوه الوطنية والتقدمية الفلسطينية في الضفة والقطاع ومناطق ١٩٤٨ المحتلة وزجتهم بالسجون ، كاجراء احترازي للحفاظ على الامن ، وخوفا من تصاعد المقاومة السلبية وتطورها من جراء تطور الحرب واستمرارها.

هذا وقد علق عدد من المراقبين : على ان كل يوم يمر من الحرب يدفع باسرائيل الى ان تزيد من حدة صراخها وعويلها ان كان بسبب الوضع الداخلي المتوتر أو بسبب وضعها المتدهور عسكريا على جبهات القتال .

وكان واضحا مدى الاستياء والنقمة البالغة من موقف النظام الاردني الذي رفض دخول قوات المقاومة الفلسطينية الى الاغوار لممارسة حقها في قتال العدو . وهذا الاستياء والسخط الشديدين برزا من خلال الاقبال على شراء الصحف الوطنية التي هاجمت النظام الاردني لموقفه من المقاومة ، وامتنعت عن شراء صحف النظام العميلة كالقدس ، وصوت الجماهير مثلا . بالاضافة الى انها وقفت ضد اعوانه الذين حاولوا تبرير موقف النظام من عدم فتح جبهة رابعة على العدو الاسرائيلي .



وعلق سكان الضفة على ارسال النظام الاردني بعض الوحدات العسكرية الى سوريا بانه عبارة عن تغطية للموقف الانهزامي للنظام الاردني ، وكمحاولة لامتصاص نقمة ابناء شعبنا في الضفة الشرقية لنهر الاردن .

صحف الضفة والحرب

لقد استطاعت بعض الصحف الوطنية في الضفة الغربية (كالشعب ، والفجر ، والاتحاد) ان تعكس بصورة واضحة الرأي العام المحلي ، وان تعبر نسبيا عن مواقف الجماهير خلال الحرب ، على الرغم من ان اخبار المعارك كانت تنشر دون اي تعليق ، خوفا من مصادرتها . الا ان الصياغة الاخبارية ، وتوجيه الخبر كان يوضح الهدف المقصود منه ، والطابع التحريضي الذي يحمله في طياته .

والجدير بالذكر ان صحيفة « معاريف » علقت بهذا المعنى على ذلك ، وصدرت صحيفة الشعب لتطالب الصحيفة الاسرائيلية المذكورة « لماذا يتساءل كاتب المقال في معاريف عن سبب عدم وجود افتتاحية » .

ومما يذكر ان سلطات الاحتلال كانت قد اصدرت اوامرها للصحف الوطنية في الضفة بعدم نشر اية مقالات ذات طابع تحريضي ، أو مخالفة لقوانين سلطات الاحتلال العسكرية. ومع ذلك فقد صدرت جريدة الشعب - مثلا - يوم ١٤-١٠-١٩٧٣ وهي تحمل الخبر التالي :

« اعترف راديو اسرائيل صباح امس بتصاعد عمليات المنظمات داخل الارض المحتلة ، وقال أن اشتباكا وقع بين قوات اسرائيلية ، ومجموعة من الفلسطينيين تضم حوالي ٢٠ شخصا مزودين بالقذائف الصاروخية والاسلحة المختلفة . واضاف ان الاشتباك وقع داخل الاراضي المحتلة قرب الساحل ، وان أحدا من جنوده لم يصب بأذى » .

يلاحظ من الصياغة ، وطريقة العرض شكل التحدي لاوامر العدو وتعليماته ، وكيف تم مثلا ابراز نشاط المقاومة الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة وخارجها رغم الحظر المفروض .

أما جريدة الفجر فقد صدرت يوم ١٣ - ١٠ - ١٩٧٣ بعناوين بارزة وبلون احمر تقول : « ايها العمال العرب دمروا منشآت البترول ». كما صدرت صحيفة الاتحاد لتندد بالاحتلال الاسرائيلي لاراضي عام ١٩٦٧ ، وتطالب السلطات الاسرائيلية بالانسحاب .

ومهما كانت بساطة الاسلحة التي يقاتل بها ابناء شعبنا في ظل الاحتلال ، لكنها استطاعت ان تسقط وتكشف هشاشة المنطق الاسرائيلي الداعي للتعايش في ظل الاحتلال الاسرائيلي .

العمال العرب واقتصاد العدو

من المعروف أن خطة العدو العسكرية كانت دائما تعتمد على شن حرب خاطفة سريعة ، يحقق بواسطتها نصرا عسكريا سريعا ، كحرب ١٩٦٧ . وهذا الاسلوب يعكس في الواقع طبيعة تركيب اقتصاد العدو ، وعدم قدرته على تحمل أوضاع الحرب بسبب طاقته البشرية بشكل اساسي .

ومنذ اليوم الاول للقتال وجهت المقاومة الفلسطينية نداء للعمال العرب بالامتناع عن العمل في آلة العدو الانتاجية .

كما ذكرت التقارير القادمة من الارض المحتلة ان الجبهة الديمقراطية وزعت بيانات سياسية في كل من مخيم بلاطة وغزة ، ونابلس ، تطالب بها العمال العرب بالامتناع عن العمل .

وأوردت بعض صحف الضفة الغربية على الرغم من انقطاع مناطق الضفة عن القطاع ، ان عمال قطاع غزة المحتل قد غادروا منذ اليوم الاول للقتال مناطق (طولكرم ، قلقيلية ، واسرائيل) عائدين الى بيوتهم ، وان بيانا من المنظمات قد وزع في بعض المناطق يطالب فيه العمال بالامتناع عن العمل في اسرائيل .

والجدير بالذكر ان حوالي خمسين الفا من العمال العرب يعملون في اسرائيل والمناطق المحتلة . وخلال الايام الاولى للحرب حاولت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ارغامهم على العودة الى العمل بواسطة التهديد ، لكنها فشلت ، فعاودت الكرة ثانية باسلوب آخر . فقد احضرت الباصات الى المخيمات . الا ان احدا من العمال الفلسطينيين لم يستجب لطلب السلطات الاسرائيلية ، على الرغم من ان مكتب العمل صرف للعمال رواتبهم المستحقة عن الشهر التاسع في اماكن سكناهم كنوع من الاغراء والترغيب بالعمل . ورغم محاولات اسرائيل في حث مخاتير الضفة والقطاع على ممارسة ضغوطهم على العمال لحملهم على العودة الى العمل ، لكنها فشلت ، الامر الذي ألحق بالاقتصاد الاسرائيلي أفدح الخسائر والاضرار . فقد ذكرت صحيفة الاتحاد يوم ٢ - ١١ - ١٩٧٣ نقلا عن صحيفة « هارتس » الاسرائيلية ان المعطيات الصادرة عن مصلحة الموانىء تدل على أن طاقة التصدير من الموانىء خلال ايام الحرب الـ ١٨ لم تتجاوز ١٥ بالمئة وان ما تم تصديره فعلا يقع في حدود هذه النسبة فقط . واوضحت الصحيفة ان سبب ذلك هو تجنيد الجزء الاكبر من الاحتياطي البشري في اسرائيل ، ورفض العمال العرب بالمقابل الحلول محل الاحتياط مؤقتا .

وقد ادى كل ذلك الى ارتفاع الاسعار ، وفقدان الايدي العاملة التي تؤمن الحد الادنى من استمرار الانتاج اثناء الحرب .

واكدت صحيفة الشعب الصادرة يوم ١٠ - ١٠ - ١٩٧٣ « ان العمال العرب قد امتنعوا بالفعل عن الذهاب الى اماكن عملهم الامر الذي ادى الى تعطيل اعمال البناء والتجارة كاضراب عمال البناء في نابلس » . وفي يوم ١٢ - ١٠ - ١٩٧٣ قالت نفس الصحيفة : « ولاول مرة وجد الناس من يعرض نفسه عليهم للعمل لديهم باية اجرة كانت ، مما يدل على ان عدم السفر للعمل في اسرائيل بسبب الحرب كان من حظ رجال الاعمال والبناء العرب ، الذين كانوا يتوقفون عن اعمالهم بين اونة واخرى بسبب عدم وجود عمال » !

ويلاحظ مما ورد ان نداء المقاومة الفلسطينية للجماهير الفلسطينية في الداخل لاقى استجابة قوية ، والتفافا رائعا حول اهداف المقاومة ، الامر الذي يؤكد مدى التزام جماهير الضفة بمقررات ونداءات حركته الوطنية المسلحة ، والمعبرة عن شخصيته الوطنية في الداخل والخارج . وقد وصلت درجة رفض التعامل مع العدو الى سائقي السيارات العمومية الصغيرة والكبيرة ، حيث حاول العدو الاسرائيلي بادىء الامر تجنيد سيارات الضفة لنقل جنوده وخدمة اقتصاده ، الا ان سائقي السيارات رفضوا وأوقفوا سياراتهم ، مما حدا بالحاكم العسكري للضفة الى اصدار امر يمنع بموجبه العمل الحر للسيارات الا من خلال مدير دائرة السير المدعو « حاييم » وذلك لكي يتم الاستيلاء على السيارات لمصلحة الجيش الاسرائيلي ، ونقل المؤن والاغذية الى المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ ، حيث شهدت الاخيرة موجة لتخزين المواد التموينية ، وافتقدت الى العديد من المواد الاخرى الضرورية ، رغم الارتفاع السريع جدا لاسعار المواد الغذائية في كافة مناطق الوطن المحتل وارتفاع أسعار المواصلات الداخلية ، وحتى انعدام وسائل المواصلات نفسها .

ان الشلل الذي اصاب اسواق الضفة الغربية ، ورفض العديد من المواطنين تصدير بضائعهم الى داخل المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، ورفض التعامل بالعملة الاسرائيلية ، كل ذلك ادى الى اصابة الاقتصاد الاسرائيلي بخسائر فادحة جدا .

ويلتزم المسؤولون الاسرائيليون الصمت حيال ذلك خوفا من افتضاح هزالة الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، وتأثيراته النفسية السيئة التي انعكست على الاسرائيليين في صور شتى ، ولكي لا تبرز بالمقابل صور صمود جماهير الضفة ونضالهم الرائع الى جانب حركتهم الوطنية المسلحة .

ولهذا عمدت سلطات الاحتلال الى استدعاء ١٢ وجيها من وجهاء مدينة رام الله والبيره ، ووضعتهم في غرف انفرادية من الصباح الى ما قبل الافطار بقليل حيث جرى التنبيه عليهم فيما بعد تحسبا من اي عمل من شأنه أن يخل بالامن بسبب الحرب .. واوضحت صحيفتا الاتحاد والفجر ان الوطن المحتل حولته سلطات الاحتلال خلال الحرب الى سجن كبير لابناء شعبنا ، وقيدت تحركاتهم ، خوفا من احتمالات تطور النقمة الشعبية مع تطور القتال واستمراره .

وعلى الرغم من كافة الاجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال فقد استطاع المواطنون ان يعبروا عن اصرارهم على حقهم في تقرير مصيرهم وسيادتهم على أرضهم ، ورفضهم لسياسة الاحتلال التوسعية ، واعتبارهم أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للفلسطينيين ، وكانت العديد من الصحف ذات الاتجاهات الوطنية في الضفة الغربية قد اشارت الى النقاشات الجارية حول ذلك ، والى رفض سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لاستمرار الاحتلال ودعت الى دحر الاحتلال الصهيوني وتقرير المصير على تراب الوطن .

زيارة رئيس الحكومة الى الرياض

عودة لبنان الرسمي الى الحظيرة السعودية

■■ كانت زيارة رئيس الحكومة — متقدما حاشية كبيرة العدد — الى المملكة السعودية في مطلع الاسبوع الفائت ، اكثر زياراته العربية حرارة واحتفاءا بالاضواء التلفزيون وتعليقات الاذاعة ، واكثرها « غنى » بالخلاصات السياسية « المركزة » التي القاها الرئيس العائد على مسامع اللبنانيين .

هذا الاهتمام الرسمي الشديد بزيارة تقي الدين الصلح الى الرياض توج بالفقرات المطولة التي تضمنها خطابه امام المجلس النيابي شرحا للدور « المصيري » الذي يضطلع به حكام السعودية في « مواصلة المعركة » ضد اسرائيل ، وللمكانة الخاصة التي يحتلها لبنان في جدول علاقاتهم العربية ٠٠ وقد كان خطاب رئيس الحكومة من الشمول والبلاغة في هذا المجال بحيث لم يترك زيادة لمستزيد ، بل ان صائب سلام نفسه الذي كان قد سبقه الى زيارة الملك فيصل لم يستطع ان يضيف على الخطاب شيئا سوى اشارته الى استمرار اهتمام الملك بمشروع المصفاة الثالثة وتصميمه على تقديم العون اللازم لتنفيذه .

يبقى ان زيارة رئيس الحكومة الى الرياض ، بما رافقها وما تبعها من مواقف وتصريحات ، تستمد اهميتها في الاساس من كونها تحمل ملامح تطور هام في السياسة العربية — الخارجية للبنان الرسمي ، سوف تتزايد وضوحا اذا ما قيض للخطة السياسية المصرية الراهنة ان تستمر في دفع الوضع العربي نحو المزيد من تقبل المشاريع والحلول الاستسلامية المطروحة .

ما هو هذا التطور الهام الذي نشير اليه ؟

انه عودة لبنان الرسمي الى حظيرة معسكر الرجعية العربية بعد ان كانت احداث ايار الماضي قد اجبرته على الابتعاد المسافة التي قطعتها حكومات صائب سلام خلال ثلاث سنوات بينه وبين المعسكر المذكور .

فلماذا تبدو سياسة لبنان الرسمي مرشحة الان للتطور بهذا الاتجاه ؟

آثار حملة ايار

كانت احداث ايار من العام الماضي (حيث جرت محاولة تصفية المقاومة الفلسطينية بقوة السلاح) امتحانا قاسيا لسياسة الانخراط المبكر ضمن معسكر الرجعية العربية بزعامة المملكة السعودية ، والتي شكلت الوجه الخارجي لنهج تشديد قبضة القمع على الفئات الشعبية والحركة الوطنية الديمقراطية في المجال الداخلي ، لكن الحكم خرج من المواجهة الفاشلة في ايار مكتشفا ان معادلة التوازن ما تزال قائمة بين الانظمة الرجعية الوثيقة الارتباط بالنفوذ الامريكي وبين تلك التي ظلت — انطلاقا من مواجهتها للتصلب الاسرائيلي المتزايد — تحتفظ بهامش تناقض مع المصالح والمواقع الامبريالية في المنطقة ، وهو امر جعل الحكم اللبناني يدرك انه لا يستطيع التصرف وكأن توازن القوى في الوضع العربي قد حسم نهائيا لصالح سيادة الطرف الرجعي — الامريكي ، وان عليه مرة اخرى ان يستجيب لضرورات العلاقة بمختلف « المعسكرات العربية » .

هكذا استقبل لبنان الرسمي حرب تشرين قبل ان تكون محاولات ترميم ما هدمته حملة ايار التصفوية ضد المقاومة قد استكملت بعد دورة نجاحها ، وخلال فترة احتدام المعارك على الجبهات العربية كان على السلطة ان تنوء تحت اكثر من ضغط : هاجس الخروج من مأزق الحرب بأقل كلفة ممكنة ، وهاجس ما يمكن ان تسفر عنه الحرب اذا ما استمرت وحققت نجاحات حاسمة ، من تغييرات جدية في الوضع العربي سوف تطلق مدا وطنيا لن تجدي في صده اسوار العزلة السياسية التي يفرضها حكم البورجوازية على لبنان ، لكن قصر نفس المعارك الذي بدد الهواجس المذكورة ، وينقذ لبنان الرسمي معها بدا وكأنه ورطة حرب طويلة ، ثم يفتح له — فضلا عن ذلك — الطريق نحو اعادة اكتشاف نفسه طرفا اصيلا في معسكر الرجعية العربية انطلاقا من الموقع الممتاز الذي يحتله النظام السعودي في السياسة اللبنانية .

ولقد تضافرت في هذا المجال عوامل عديدة هي التي منحت الحكم امكانية استئناف سياسته العربية المحورية التي كانت احداث ايار قد وضعت لها حدودا ، فما هي ابرز هذه العوامل ؟

طريق الرياض عبر القاهرة

لقد كانت النقلة الحاسمة التي حققتها السياسة المصرية منذ قرار وقف اطلاق النار باتجاه الانفتاح المتهالك على الولايات المتحدة والتنازلات المتسارعة امام التصلب الاسرائيلي ، وتقليص كل المسافات السياسية التي تفصل النظام المصري عن مجمل الانظمة الرجعية في الوطن العربي ، ان النقلة المذكورة تفتح امام السياسة اللبنانية ابوابا كانت تبدو في السابق ، موصدة في وجهها .

ورغم الهامشية السياسية التي فرضت على النظام اللبناني في الفترة الاولى لوقف اطلاق النار ، فانه استطاع بعد ذلك ان يستعيد قدرا من المبادرة راح معه يقطف ثمار التراجعات المصرية على اكثر من صعيد :

أولا :

كانت اعادة العلاقات السياسية بين القاهرة وواشنطن في اعقاب شهادة البراءة التي منحها السادات للسياسة الامريكية حين وصفها بانها « بناءة » ، مخرجا للبنان الرسمي من الاحراج الذي كان يتصاعد في وجهه تحت ضغط موجة المطالبة بمقاطعة امريكا سياسيا واقتصاديا ، هكذا بدا امتناع لبنان الرسمي عن اتخاذ اي اجراء سلبي ضد المصالح الامريكية كما بدا استقباله الحار لكيسنجر و « ضماناته » المزعومة واعتزامه شراء اسلحة امريكية مخصصة للقمع الداخلي وترحيبه « بالتطورات الايجابية » في سياسة واشنطن العربية ، بدت كل هذه الخطوات امورا صغيرة اذا ما قيست بالانفتاح السياسي المصري الشامل على الولايات المتحدة بعد ان كانت القاعدة الاقتصادية للانفتاح المذكور قد ارسيت بعناية ودأب على امتداد اكثر من ثلاث سنوات .

ورغم ان الحركة الشعبية اللبنانية استمرت في حملتها على التبعية الرسمية لامريكا ، الا ان الموقف المصري كان يضع في طريقها المزيد من العقبات ويمنح السلطة قدرا من حرية الحركة في تثبيت ارتباطها بالولايات المتحدة ، لم يكن متاحا في السابق بالتأكيد .

ثانيا :

لقد أعطت السياسة المصرية المبرر لكل الرجعيين في المنطقة العربية كي يفلتوا بدورهم من المأزق الذي زجتهم فيه الحرب حين وضعت علاقتهم بالولايات المتحدة في مهب عاصفة جماهيرية عربية انطلقت تطالب باقتلاع النفوذ الامريكي من جذوره ٠ هكذا تمكنت انظمة ، مثل النظام السعودي ، من الاكتفاء بخطوة « قطع » النفط عن امريكا كدليل على « مشاركتها » في المعركة ٠

أما شعارات قطع العلاقات السياسية مع واشنطن وتأميم نفطها في المنطقة وسحب الارصدة العربية من بنوكها ، وهي الشعارات التي رفعتها الجماهير العربية في كل مكان ، فقد وجهت لها السياسة المصرية ضربة قاصمة حين انخرطت في علاقة حميمة مع امريكا ولم تترك حيالها بابا موصدا الا وفتحته ٠٠ بل ان المفارقة كانت تبدو فى هذا المجال عجيبة من الناحية « الشكلية » ٠ فبينما كان النظام السعودي يكرر انه سوف يمضي في « قطع » النفط الى ان يتحقق الانسحاب الاسرائيلي ، كان النظام المصري يعيش مهرجان استئناف العلاقات السياسية مع امريكا ويستقبل كيسنجر بأعرض الابتسامات ويوافق خلال ساعات على برنامجه « للسلام » ثم يبدأ المفاوضات المباشرة مع اسرائيل عند الكيلومتر ١٠١ مسجلا في كل يوم تنازلا جديدا ٠ ثم هو لا يتردد في ظل تخبطه السياسي الشديد امام مواقف التصلب الاسرائيلي المتصاعد ، في اظهار المزيد من « التسامح » فينظم للدفعة الاخيرة من الاسرى الاسرائيليين جولة سياحية التقطت لهم خلالها الصور التذكارية ، ربما تخليدا لذكرى غزوهم لمصر !٠

ان استفحال نهج الاستسلام الذي سارت عليه السياسة المصرية منذ قرار وقف اطلاق النار قد اعطى ، وما يزال يعطي ، الفرصة لكل الرجعيين في المنطقة العربية كي يظهروا وكأنهم « ابطال الصمود » في وجه اسرائيل انطلاقا من الخطوة المحدودة التي اجبرتهم معارك تشرين على اتخاذها — حتى لايبتلعهم طوفان العداء الجماهيري العربي لامريكا — وهي خطوة الاعلان عن « قطع » النفط ٠ ان الخطة السياسية المصرية الراهنة لا تؤدي فقط الى تصفية كل النتائج الايجابية النسبية التي اسفرت عنها حرب تشرين لصالح الحلف الاسرائيلي الامريكي ، بل انها تسمح ايضا للانظمة والقوى الرجعية بان تصادر لحسابها ما بذله المقاتلون العرب في تلك الحرب من تضحيات لتكرس نفسها قيادة مهيمنة على الوضع العربي بمجمله ٠ ومن هنا تستمد الحملة السياسية الهادفة تتويج الملك فيصل زعيما للمواجهة العربية لاسرائيل ، جذورها وقدرتها على الاستمرار ٠ بل ان النظام المصري نفسه يساهم مختارا في تغذية تلك الحملة وتوسيعها ٠ وهو اذ يعتبر ان امريكا تمسك بيدها مفتاح الحل لازمة الشرق الاوسط ضمن الوضع الدولي ، يتصرف استطرادا لذلك على اساس ان السعودية تملك مفتاح الوضع العربي ٠ ومن هنا ، ورغم كل ما يبدو الان فى اجواء الاتصالات العربية من تحالفات ثنائية وثلاثية ظاهرية تتقاطع مع بعضها حينا لتفترق حينا اخر ، فان المحور الحقيقي الثابت الذي يخطط طرفاه بصورة مشتركة للامساك بزمام الوضع العربى الرسمى هو المحور المصري السعودي ٠ وليس هناك في الواقع اي التباس حول : من يقود من ضمن هذا المحور ؟ ذلك ان النظام المصري كان يتصرف حتى خلال الحرب وكأن السعودية هي التي تقود المعركة ٠

في ضوء ذلك كله تتضح طبيعة الفرصة الاستثنائية التي أصبحت متاحة للنظام اللبناني للانضواء بصورة سافرة تحت راية الحكم السعودي دون ان يكلفه ذلك على صعيد علاقاته العربية الاخرى متاعب يعجز عن احتمالها ٠ وحين كان رئيس الحكومة اللبنانية ينثر آيات التمجيد لحكام الرياض ويعلن ثقته المطلقة بقيادة الملك فيصل ، فلقد كان مطمئنا الى التغطية المصرية الواقية له وللبنان الرسمى من تهم السياسة المحورية والارتماء فى احضان الرجعية وهى التهم التى ساهمت فى تقويض دعائم حكم صائب سلام خلال الربيع الفائت ٠

ثالثا :

ان الثمار التي بدأ النظام اللبناني يجنيها من نهج السياسة المصرية الراهنة ، لا تقتصر على تمكينه من سلوك طريق الارتباط بالسعودية بأقل قدر من المتاعب ، بل هي تتعدى ذلك الى اضعاف الطرف العربي الذي شكل على الدوام قوة ردع هامة للرجعية اللبنانية وضعت قيودا على محاولاتها المتكررة لتحويل السياسة اللبنانية الى مجرد امتداد لمصالح الحلف الرجعي في المنطقة العربية٠ هذا الطرف العربي كانت تمثله سوريا والمقاومة الفلسطينية ، وقد لعب تضامنهما الى جانب الحركة الوطنية اللبنانية خلال حملة ايار التصفوية دورا كبير الاهمية في وضع حد للحملة المذكورة واجبار السلطة على التراجع ٠

ومن الواضح ان الخطة السياسية التي ينتهجها النظام المصري حاليا لا تلحق فقط ضررا بالغا بالمصالح والتطلعات الوطنية والديمقراطية لشعب مصر في مواجهته للاحتلال الاسرائيلي وللامبريالية الامريكية ، بل انها تبدو مرشحة لان توظف في خدمة تطويق الموقع السوري وتضييق الخناق على الحركة الوطنية الفلسطينية وطلائعها المقاتلة ، ووضع جميع القوى الوطنية العربية امام سلسلة من التراجعات مفروضة على المنطقة كأمر واقع ٠

ان ذلك كله يضع في يد النظام اللبناني أرصدة لم يكن يملكها من قبل ، وسوف يعمل دون شك على استخدامها لاحداث تغييرات في ميزان القوى الداخلي تقلص آثار هزيمته في ايار الماضي ٠ ومن هنا اجواء الانفراج التي بدأت تعيشها السلطة وهي تستعيد حريتها في الحركة على الصعيد العربي ٠

واذا كان لبنان الرسمي قد قطع حتى الان شوطا اوليا على هذا الصعيد ، فان مؤتمر القمة في الجزائر سوف يمكنه من تتويج التطور المستجد في سياسته العربية على قاعدة اشد رسوخا ٠ واذ يدخل لبنان الرسمي الى المؤتمر المذكور باتجاهات مهيأة سلفا للانضباط ضمن البرنامج السعودي فلا شك انه سوف يخرج منه وقد حدد مواقع اقدامه بمزيد من الوضوح ٠

ان الفوائد التي بدأت الرجعية اللبنانية تجنيها على قاعدة الاتجاهات المتحكمة بالوضع العربي الرسمي الراهن ، تثبت حقيقة اساسية سوف تتزايد مع الايام وضوحا :

— اذا كان النظام المصري يتجه نحو حل منفرد يستجيب للشروط الاسرائيلية الامريكية ، فان آثار هذا الحل المنفرد لن تبقى محصورة ضمن الدائرة المصرية وحدها ٠ وسوف يكون على القوى الوطنية والتقدمية في المشرق العربي — ومنه لبنان — ان تواجه موجة رجعية تحاول تعميم الحالة المصرية على مجمل الساحة العربية ٠

تقي الدين الصلح مع الملك فيصل

الدولة تأمر بهدم بيوت الفلاحين في عكار

□□ ارسلت الدولة في الاسبوع الماضي مجموعة من الانذارات الى اهالي قرية المسعودية في سهل عكار تتهددهم فيها بأرسال قوة من رجال الدرك ولجنة المهندسين وكبار الموظفين ، تقوم بهدم اكواخ التنك التي أقاموها لسكناهم وذلك اذا لم يهدموها بأنفسهم خلال خمسة عشر يوما !!

ان هذه الانذارات الجديدة هي حلقة من مسلسل طويل من الصراع بين الفلاحين والعمال الزراعيين اهالي سهل عكار من جهة والدولة والبكوات من جهة أخرى .

فمنذ اكثر من ثلاثة اعوام وعلى اثر الانتفاضة الفلاحية التي شملت سهل عكار والتي انطلقت ضد الاستغلال الذي يمارسه البكوات على الفلاحين ، تدخلت الدولة بمصفحاتها وسجونها ومحاكمها لتعيد « الامن والهدوء » الى السهل . فقامت المصفحات بالمرابطة في ساحات القرى وبملاحقة الفلاحين في الحقول مما أدى الى سقوط عدد كبير من الجرحى .. كذلك ارسلت الدولة شباب قرى بأكملها الى السجون وابقت بعضهم اشهرا طويلة قيد الاعتقال ثم جاء دور محاكم الدولة فاذا بها تصدر الاحكام تلو الاخرى ، تارة بتجريد الفلاحين من الاراضي التي يزرعونها واعادتها بمزروعاتها الى البيك وتارة اخرى بتثبيت مختلف ادعاءات البكوات على الفلاحين التي خصت كلا منهم بتهمة ما تقابلها فترة من السجن أو غرامة مالية (فمن «الشتم والاهانة» الى « التهديد » الى « السرقة » كانت التهم تنهال على الفلاحين نساء ورجالا) .

واخيرا اصدرت المحاكم امرا الى الفلاحين والعمال الزراعيين بهجر بيوتهم التي كانوا يسكنونها بحجة انها بيوت زراعية تعود الى البكوات ويحق للبكوات التصرف بها كما يشاؤون ! وكان واضحا تماما ان البكوات يحاولون استعادة سطوتهم المفقودة على الاهالي عن طريق تهديدهم بالتشرد .

وقد قام اهالي السهل بتحركات نضالية واسعة دفاعا عن منازلهم . فتصدت النسوة وحتى الاولاد لرجال الدرك لمنعهم من دخول المنازل ، كذلك عقدت عشرات الندوات في القرى اسفر عنها تضامن واسع بين صفوف الاهالي وقام وفد من الاهالي بعقد مؤتمرين صحفيين لاثارة مسألة تشريدهم .

وبالفعل توقفت الدولة عن تنفيذ احكامها تحت ضغط هذه التحركات الا حيث تمكنت من الاستفراد ببعض الاهالي في قرى معزولة .

وفي قرية المسعودية ترافق صدور احكام اخلاء المنازل مع اكتشاف الاهالي لوجود قطعة من الارض في قريتهم يعود حق الانتفاع بها الى أهالي القرية انفسهم . ولما كانت المساكن القديمة من الحجارة والطين تعشش فيها الافاعي والعقارب وتنهار عند كل هبة ريح ، ولما كانوا مهددين باجلائهم عنها وتشريدهم في كل لحظة ، فقد قاموا ببناء بعض الاكواخ من التنك والقصب على ارض المشاع تلك .

وبما ان المخالفة « خطيرة » اذ ان هذه الاكواخ قد بنيت دون ترخيص(!) وبما اننا نعيش في ظل دولة لا تقبل بأية مخالفة من اي نوع (ترى كم من القصور شيدت على غير اراضي اصحابها ودون رخصة ، وكم من الطرقات شقت من اجل منفعة فلان وفلان ، وكم من الملايين تبخرت.. الى جيوب الكبار ..) لذلك فان الدولة بدت مصممة على ازالة هذه المخالفة بأسرع وقت وبكافة الوسائل . وهي بعد ان حررت محاضر مخالفة بحق الفلاحين وغرمتهم بالمبالغ التي تعود الى البناء دون رخصة وحصلت منهم على هذه المبالغ فعليا ، تعود الان الى ارسال الانذارات الجديدة بالهدم التي تشمل عمليا قرية بأكملها هي من اكبر قرى السهل (المسعودية) حيث شيدت عشرات الاكواخ على ارض المشاع .

ان تنفيذ هذه الانذارات سيضع الاهالي أمام « اختيارين » :

— السكن في العراء . اذ لا نخال السادة المسؤولين في الدولة يجهلون ان هؤلاء الفلاحين والعمال الزراعيين لا يملكون بيوتا في المدينة ولا شاليهات في الجبل او على الشاطىء !

— العودة الى البكوات يستغفرونهم ويقدمون فروض الطاعة والولاء لهم حتى يعيدوهم الى بيوت الطين والحجارة القديمة . افلا يكون هذا هو هدف الانذارات الجديدة مثلما كان هدف احكام اخلاء البيوت القديمة .

وبما ان كلا « الاختيارين » مستحيل التنفيذ بالنسبة للاهالي فان التمسك بالاكواخ المشيدة على مشاع انتفاع القرية هو الحل الوحيد الذي يرى فيه الفلاحون خلاصهم ويظهرون تصميمهم عليه .

بل انهم يعتبرون انه كان على الدولة ولا يزال ان تشيد المساكن الشعبية لهم بدلا من اصدار الاحكام بتهجيرهم من بيوتهم القديمة ثم بهدم بيوتهم الحالية .

ان مشاع القرية يعود الانتفاع به الى اهالي القرية وهو مكان صالح لبناء مساكن شعبية في المستقبل. وان اكواخ الاهالي الحالية ملك لهم ولا يجوز ، تحت اية ذريعة ، تجريدهم منها . بل ان من حقهم انارتها وجر المياه اليها ، واعادة بنائها بالحجارة وسقفها بالباطون وعلى الدولة ان تقوم بحمايتها من النهر القريب وذلك ببناء سد عليه يقيهم من فيضاناته .

ان من حق سكان قرية المسعودية ان يرفضوا مغادرة منازلهم ، كما ان من واجب كل اهالي سهل عكار وجميع الفئات الشعبية والقوى التقدمية والديمقراطية ان يتضامنوا معهم لاحباط محاولة التشريد التي يتعرضون لها على يد الدولة وبكواتها واجهزتها !

المغرب

الحكم الملكي يقترف جريمة جديدة : إعدام خمسة عشر مناضلا

في غمرة الاحداث الجارية حاليا في الشرق العربي وانشغال القوى الوطنية والتقدمية ، والشعب المغربي ، بالحرب التحريرية ضد الصهيونية والامبريالية .

في هذا الوقت ينتهز النظام الملكي العميل فرصة تنفيذ جريمة اعدام خمسة عشر من المحكوم عليهم بالاعدام في محكمة القنيطرة ، ولما تمضي سنة على اعدام ضباط حركة ١٦ اغسطس ١٩٧٢ .

ونذكر ان شهداء اول نوفمبر ١٩٧٣ قد كافحوا ضمن حركة المقاومة الفلسطينية في الاراضي المحتلة ، معتبرين ان كفاحهم هذا لا ينفصل عن معركة الشعب المغربي ضد السيطرة الامبريالية والرجعية المحلية ، ومصالح الصهيونية في المغرب .

وتاتي هذه الجريمة الجديدة ، وظروف وتوقيت تنفيذها، لتؤكد صدق ما كشفه هؤلاء المناضلون ، عن مدى سيطرة النفوذ الصهيوني وعمق تحالفه المصيري مع النظام الملكي الاقطاعي في المغرب .

ان هذه الجريمة تفضح بشكل لا غموض فيه مسرحية مشاركة النظام الملكي في معركة العرب المصيرية ، وتظهر بجلاء ان هذه المشاركة ليست الا تغطية لتنفيذ مخطط امبريالي يهدف الى تصفية الحركة الوطنية والتقدمية بالمغرب، في ظروف من الحماية السياسية للنظام على مستوى العالم العربي .

وقد تم تنفيذ هذه الجريمة بالرغم من حملات الاحتجاج والاستنكار الواسعة التي عبرت عنها القوى الديمقراطية والتقدمية في الداخل والخارج ، غير ان تلك الاحتجاجات لم تكن لتجد صدى لدى نظام يتسم بالنزعة الفاشية التي أدت به الى القطيعة النهائية والعزلة التامة عن الجماهير الشعبية .

ان مسيرة الشعب المغربي لن يوقفها الارهاب ، ولن ينال من عزيمته على مواصلة النضال من اجل تحقيق مغرب متحرر اشتراكي .

لجنة التضامن مع المعتقلين السياسيين ومناهضة القمع في المغرب

جريمة إعدامات القنيطرة : خلفيات وظروف أحداث ٣ مارس

● المغرب — رسالة خاصة :

صباح فاتح نوفمبر ٧٣ : اقدم الحكم على اعدام ١٥ مناضلا اتهموا بمحكمة القنيطرة بالمس بامن الدولة الداخلي ، في الوقت الذي تعيش فيه جماهيرنا حالات مفجعة على اثر الاعدامات المتكررة ، وسلسلة المحاكمات الرهيبة التي يذهب ضحيتها كل مرة خيرة شبابنا ورجالنا الاحرار . فمن محاكمة مراكش (١٩٧١) الى محكمة القنيطرة الاولى التي مثل امامها اكثر من الف ضابط وجندي ، غداة ١٠ يوليو ١٩٧١ (احداث الصخيرات) .. الى محاكمة القنيطرة الثانية التي اعدم على أثرها ١١ ضابطا بعد احداث ١٦ اغسطس ١٩٧٢ .

وتاتي محاكمة القنيطرة الثالثة ، في الوقت الذي تعيش فيه جماهيرنا العربية معركة المصير مع الصهيونية والتحدي الامبريالي العالمي .

ان نظرة عابرة للظروف المادية التي هيأت لمثل هذه الاعدامات والمحاكمات ، لدليل على الجدلية التي تربط بين احتدام النضال الطبقي للجماهير المغربية وحقدها الطبقي على الاقطاع والبورجوازية البيروقراطية ، وبين شراسة القمع المسلط عليها من طرف الحكم العميل ، فما هي الخلفيات التاريخية والسياسية لاعدامات القنيطرة ؟ وما هي الملابسات السياسية التي حتمت انفجار احداث ٣ مارس ١٩٧٣ ؟

ان انفجار احداث ٣ مارس ١٩٧٣ التي اندلعت من اجل تحقيق برنامجها الوطني المتمثل في : تحقيق وحدة التراب المغربي واسترجاع الاراضي المغتصبة. تصفية القواعد الاجنبية . تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي بالمغرب . تحرير المواطن المغربي من جميع انواع الاستغلال .

وقد جاءت احداث مارس تصعيدا لنضالات العمال والفلاحين والطلبة : اضرابات عمال المعادن والنسيج والنقل العمومي ، سنة١٩٧٢ واضراب عمال السكك الحديدية ١٩٧٣ ، واضرابات الطلاب من اجل الدفاع عن تدعيم حقوقهم النقابية والسياسية منذ ١٩٦٩ ، والنضالات التي قام بها الفلاحون في البادية، والاصطدامات التي وقعت بين الفلاحين والاقطاع (اولاد خليفة) ، والتظاهرة الكبيرة التي حدثت اثناء توزيع الاراضي بتازة وشمال المغرب واقليم سطات ، واقليم مراكش ، احتجاجا على مقاييس التوزيع .

ولقد اتسمت ظروف الانفجار برفض المعارضة السياسية المتشدد لاية مساومة مع القصر الا بتحقيق شروطها التي تتمثل في : اطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وتكوين حكومة تمثيلية ، وانتخاب مجلس تأسيسي يعيد النظر في الدستور ويتصرف في تدبير شؤون البلاد ضمن سياسة وطنية تعطي لمكاسب الشعب المغربي مضمونا تقدميا في الحرية والديمقراطية .

وقد جاءت احداث مارس كذلك بعد بروز الجناح الراديكالي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وبعد التعديل السياسي الذي حدث في اجتماع ٣٠ يوليو ٧٢ ، وتنحية الاتجاه النقابي من الحزب .

ان القمع الذي مارسه الحكم ازاء حركة ٣ مارس ، تمتد جذوره التاريخية الى ايام حركة التحرر الوطني . فلقد صفي جيش التحرير المغربي وجرد من سلاحه ، وضم الى الجيش الملكي الذي اسندت قيادته الى عناصر مرتزقة ساهمت في حرب الهند الصينية ، وقد ذهب ضحية هذه العملية التصفوية عشرات المقاومين . ثم تبعتها تصفية اخرى لجيش التحرير بالجنوب سنة ١٩٦٩ ، والاعدامات التي نفذت في عشرات المناضلين ابتداء من ١٩٥٨ بالريف الى مجزرة سنة ١٩٦٠ بناحية مراكش وبني ملال . وقد عجلت كل هذه الاحداث بميلاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي اصبح فيما بعد الخصم التاريخي للحكم الاقطاعي ، وبالتالي جعل الحكم يوجه كل اجهزته ووسائله القمعية ضد مناضليه واختطافهم وخاصة بعد اقالة الحكومة الوطنية في سنة ١٩٦٠ ، وبعد رفض الاتحاد الوطني للقوات الشعبية للدستور الممنوح في سنة ١٩٦٢ وتوجت حالة القمع ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بـ (مؤامرة) ١٦ يوليو ١٩٦٣ . وعلى اثرها انفجرت النقمة الشعبية باحداث مارس الدامية ١٩٦٥ الذي ذهب ضحيتها المئات من المناضلين والتي جاءت تعبيرا عن عزلة الحكم نهائيا عن قوى الشعب الحية في الميدان السياسي وخاصة بعد اغتيال المهدي بن بركة . وقد عبر الحسن الثاني نفسه عن هذه العزلة بعد احداث مارس ١٩٦٥ بقوله لمجلة (اريالتي) : « انني اذا لم اجد من اتعامل معه في الحكم فانني ساعين سائقي وزيرا » ! وجاءت محاكمة مراكش ١٩٧١ التي ذهب ضحيتها العديد من مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، واعدام ضباط ١٠ يوليو ١٩٧١ ، لتبرهن مرة اخرى على مدى استعداد النظام الملكي لقمع كل حركة جماهيرية ديمقراطية . وقد تجلى ذلك واضحا في خطاب الحسن الى الشعب اذ قال : « وحيث وضعني الله للمحافظة على الملك ، فانني على استعداد للعودة بالعمل وفقا للمذهب الملكي في التشريعات الملكية القديمة ، الذي لا يتردد في القضاء على الثلث الضار من الشعب لاتاحة الحياة للثلثين السليمين » !

ان الاعدامات التي تمت في حق ١٥ من مناضلي حركة ٣ مارس ، كانت امتداد لنضال تاريخي تقوده الحركة الوطنية من اجل اغناء الاستقلال بمضمون اجتماعي واقتصادي حي . لقد جاءت احداث ٣ مارس تتويجا لمجموعة من العمليات ضد البوليس وعمداء الشرطة ، (فقد وقعت ٤ حوادث في وجدة خلال شهر فبراير ٧٣ ، وتخريب اعمدة الكهرباء بالمغرب الشرقي ثم تبعتها وضع عبوات ناسفة تحت منصات الاحتفال بعيد العرش في المدن الكبرى ، وهجومات على مراكز السلطة في جبال الاطلس ، وحوادث مولاي بوعزة وكلميمة وهي المنطقة الممتدة بين مكناس وقصر السوق) .

ولقد واجه الحكم هذه الحوادث بعنف وضراوة مستخدما أحدث الوسائل التقنية في التعذيب وملاحقة كل المناضلين الذين لهم مواقف سياسية ، فابتداء من حملات التشكيك في اوساط الجماهير لعزل الحركة عن ارضيتها الطبيعية ، بتلفيق الاكاذيب عن الدوافع الحقيقية للحركة المسلحة ، الى تصعيد القمع السيكلوجي للنيل من معنويات العناصر الثائرة بالاعتقالات الجماعية لافراد عائلاتهم ، وامتد الامر الى محاصرة واعتقال قرى بكاملها ، واقامة مئات الحواجز على الطرق في طول البلاد وعرضها .

وكان لتخوف الحكم اثر كبير في شكل وطرق قمع الحركة على الصعيد العسكري . فمن استخدام الاسلحة الحديثة والطائرة العمودية الى تشكيل جهاز خاص لذلك مكون من قوات الدرك والجيش والقوات الاحتياطية ، مؤطرة تحت اشراف وتوجيه عناصر اجنبية .

أما على الصعيد السياسي ، فقد اتسم رد فعل الحكم باجراءات تعسفية شرسة ضد القوى الديمقراطية بشكل عام ، وقادة الاتجاه الراديكالي في اتحاد القوات الشعبية بوجه خاص ، ومحاولة توريطها مع حركة ٣ مارس بعد اعتقال كل اعضاء اللجنة الادارية، وذلك بغية تصفية الحزب نهائيا .. وهذا ما يفسر التهديد المستمر لقرار تجميد فرع الرباط واختطاف العناصر المنتمية الى هذا الحزب

ما هو مصير المواطنين المختطفين بعد احداث مارس ٧٣

قام النظام الملكي بعد احداث مارس ٧٣ بشن حملة واسعة من الاعتقالات، شملت المئات من المناضلين في اغلب مناطق المغرب ، وخاصة المناطق التي كانت مسرحا لاحداث ٣ مارس ، مثل: خنيفرة وناحيتها بالاطلس المتوسط ، وكلميمة وفكيك ومنطقة الجنوب .

ولم يقدم النظام لمحاكمة القنيطرة العسكرية من هؤلاء سوى ١٥٧ مناضلا ، اما باقي المناضلين فقد احتفظ بهم ، ولحد الان لا تعرف عنهم عائلاتهم ولا اصدقاؤهم اي شيء مما يدعو الى الاعتقاد بان اعدادا منهم قد صفيت من طرف بوليس النظام الرجعي في مراكز التعذيب .

مسرحية اخرى يجري اعدادها

يستعد النظام الملكي لاخراج مسرحية اخرى على غرار المسرحية العسكرية بالقنيطرة ومحكمة الجنايات بالدار البيضاء .

فقد شهد المغرب في الاسابيع الاخيرة حملة اعتقالات ما تزال متواصلة في جميع انحاء البلاد ، وذلك بحجة اكتشاف (مؤامرة) جديدة ضد النظام . وقد تركزت حملة الاعتقالات بشمال المغرب .

ونشير الى ان المتهمين الذين برأت المحكمة العسكرية ساحتهم يوم ٣٠ اغسطس ٧٣ والبالغ عددهم ٧١ قد اختطفتهم اجهزة القمع من المحكمة ، وذلك للزج بهم في هذه المسرحية الجديدة .



نبذة عن الحياة النضالية لشهداء فاتح نوفمبر

- حملوا السلاح واشتركوا في نضال المقاومة الفلسطينية -

— من اجل القضاء على الاقطاع والرجعية .
— من اجل تحرير المغرب من الهيمنة الاحتكارية للراسمالية على ثرواته
— من اجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .
— من اجل مغرب متحرر اشتراكي .
— من اجل تحرير فلسطين من الاستعمار والصهيونية .
— من اجل التضامن الفعلي مع قضايا التحرر في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية .
— من اجل كل هذا سقط هؤلاء المناضلون الشهداء يوم فاتح نوفمبر ١٩٧٣ ، برصاص الحكم المغربي عميل الامبريالية والاستعمار الجديد :

١ — عمر دهكون :

المناضل الشهيد عمر دهكون من مواليد ١٩٣٦ بمدينة الدار البيضاء . تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط راسه . والثانوي بمدينة سلا . ثم سافر الى المانيا الفدرالية بحثا عن عمل حتى يتمكن من اتمام دراسته ، غير ان السلطات الالمانية طردته بحجة نشاطه السياسي . كان عضوا نشيطا داخل ودادية التعليم الثانوي بسلا . كما عمل منذ سنه المبكرة ضمن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ساهم بفعالية منذ سنة ٦٦ في اعادة تنظيم الشبيبة الاتحادية ، كما وقف بصلابة في وجه الانحراف لقيادة الاتحاد المغربي للشغل.

ومنذ سنة ٦٣ اعتبر النضال ضد التغلغل الصهيوني في المغرب مهمة اساسية وملحة على عاتق المناضلين الوطنيين والتقدميين . وحين حمل السلاح في مارس ٧٣ ، كان ذلك ايمانا منه بان النضال ضد الصهيونية في المغرب لا ينفصل مطلقا عن النضال ضدها في فلسطين والشرق العربي . وان القضاء على النظام الحالي الذي يحمي المصالح الصهيونية في المغرب شيء حتمي من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية .

اعتقل في شهر مارس من طرف النظام المغربي الذي اعتبره متهما رئيسيا في الاحداث التي اندلعت ابان تلك الفترة . وقد ابان الشهيد عمر دهكون في محاكمة القنيطرة التي ابتدأت في ٢٥ جوان ٧٣ ، عن صلابة نضالية ومعنويات عالية .

٢ — اتاغجيجت لحسن المعروف بـ (بوزيان) :

المناضل الشهيد اتاغجيجت لحسن . ولد سنة ١٩٢٤ بدائرة صبويا عمالة اكادير متزوج وله ثلاثة اولاد تركهم بمدينة اسفي حيث كان مقدما في احد احيائها قبل ان يضطر الى مغادرة المغرب بعد مطاردة السلطة له.

ولقد شارك المناضل الشهيد في صفوف المقاومة المغربية ضد الاستعمار الفرنسي وحكمت عليه الادارة الاستعمارية بـ ٢٠ سنة سجنا . وبعد الاستقلال كان عضوا نشيطا داخل الحركة الوطنية وناضل ضمن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ تاسيسه . مؤمنا بقدرة الجماهير المنظمة ، الرافضة للاوضاع الفاسدة ، على التغيير والخلق مما جر عليه عدة ملاحقات ومضايقات مما جعله يضطر الى اللجوء بالجزائر .

وفي سنة ١٩٦٨ حل بسوريا ليشارك اخوانه الفلسطينيين نضالهم الشاق في سبيل تحرير فلسطين وقد ساهم بعدة عمليات فدائية في الجولان والاغوار . نال على اثرها عبارات التقدير والاحترام من المقاومة الفلسطينية في شخص رئيسها الاخ ابو عمار .

اعتقل المناضل الشهيد ابان حوادث مارس ٧٣ وقدم للمحاكمة العسكرية بالقنيطرة ، خاض جدالا طويلا وعنيفا مع رئيس المحكمة ووكيل الملك حول مفهوم الديمقراطية والعدالة. اذ كان يعتز انه يناضل من اجل اقرار الديمقراطية التي لا وجود لها مطلقا في المغرب .

٣ — المناضل الشهيد الجدايني مصطفى

ولد المناضل الشهيد بمدينة وجدة ١٩٤٠ . وتلقى دراسته الابتدائية في مسقط رأسه، والثانوية بسلا حيث كان عضوا عاملا بودادية التعليم الثانوي في اطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، وفي نفس الوقت كان مناضلا داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

وكان الشهيد يشغل منصب أستاذ في احدى ثانويات وجدة قبل ان تقدم السلطات على القبض عليه في ٢٣ مارس ٧٣ وهو اليوم الذي يصادف الذكرى الثامنة لانتفاضة ٢٣ مارس ٦٥ ، ومثل امام محكمة القنيطرة بتهمة المس بامن الدولة الداخلي ومحاولة قلب النظام وحيازة السلاح بدون رخصة .

٤ — المناضل الشهيد بارو مبارك بن عبد القادر :

ولد المناضل الشهيد بارو سنة ١٩٣٦ بايت باعمران عمالة اكادير ، وساهم في محاربة القوى الاستعمارية في اطار حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي ، اعتقلته ◄

الادارة الاستعمارية الاسبانية بالجنوب المغربي سنة ٥٨ ، ولما تاسس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان من اوائل المناضلين الذين التحقوا بصفوفه مما جر عليه مضايقات النظام الرجعي في منطقته اضطرته الى مغادرة المغرب سنة ٦٣ والالتحاق بالجزائر .

وبحكم ايمانه بالعمل المسلح شارك المناضل في اطار حركة المقاومة الفلسطينية سنة ٦٨ — ٦٩ ، وفي مارس ٧٣ القي عليه القبض ووجهت اليه تهمة المس بامن الدولة الداخلي.

٥ — المناضل الشهيد عبدالله بن محمد (بيهى) :

ولد المناضل الشهيد سنة ١٩٣٦ بناحية اكادير ، كان يعمل فلاحا بالناحية ويناضل ضمن صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والتحق بالجزائر سنة ٦٣ ثم سافر بعد ذلك الى سوريا سنة ٦٨ — ٦٩ بعد ان تكونت لديه قناعة بضرورة العمل المسلح في صفوف المقاومة الفلسطينية حيث قام بعدة عمليات فدائية ضد الصهاينة وظل هناك حتى مجازر ايلول الاسود وفي مارس ٧٣ اعتقل داخل المغرب ومثل امام المحكمة العسكرية بتهمة قلب النظام .

٦ — المناضل الشهيد الادريسي حسن بن صالح (الناصري) :

ولد المناضل الشهيد الادريسي سنة ١٩٣٩ بدائرة لقصيبة ناحية بني ملال . ينتمي لعائلة فلاحية فقيرة تعلم القراءة والكتابة في المسيد ثم مدرسة العربية لمدة سنتين . انخرط في جيش التحرير الذي كان بالشرق المغربي سنة ١٩٥٧ وناضل في صفوفه حتى يوم ان حل النظام جيش التحرير المغربي سنة ١٩٦٠. فانضم من جملة المنضمين الى الجيش الملكي وبقي على اتصال برفاقه المناضلين الى سنة ٦٤ حينما شعر بحركة تصفوية موجهة للعناصر التي شاركت في جيش التحرير المغربي . وايمانا منه بمتابعة النضال قرر الالتحاق بالجزائر صحبة مجموعة من رفاقه للانضمام الى صفوف المعارضة والعمل ضد الامبريالية والرجعية الحاكمة في المغرب . وفي هذا الاطار اعتقل بحوادث مارس في ماي ٧٣ ومثل امام المحكمة العسكرية بالقنيطرة حيث حكمت عليه المحكمة بالاعدام بتهمة المس بامن الدولة الداخلي وحمل السلاح .

٧ — المناضل الشهيد امحزون موحى او الحاج :

ولد المناضل بمدينة خنيفرة حوالي سنة ١٩٢٧ متزوج وله ٩ اطفال وهو من الفلاحين الفقراء الذين شاركوا في الحركة الوطنية ورفضوا الوجود الاستعماري وقاوموا بشجاعة نادرة حتى حصلوا على الاستقلال ، وكان املهم ان الاستقلال سيغير من حالتهم الاجتماعيه ويرفع مستواهم المادي وستتحقق الديمقراطية التي كانوا يطالبون بها ابان كفاحهم ضد الاستعمار الفرنسي ولكن املهم خاب على يد الحكم الملكي الرجعي الذي استبد بكل شيء ولم يترك لهم سوى القمع والبؤس مما دفعه للمشاركة في حزب المعارضة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وشارك في عدة انتفاضات فلاحية بالناحية . واعتقل سنة ٧٣ في ٧مارس مع مجموعة من رفاقه ومثل امام المحكمة العسكرية التي حكمت عليه بالاعدام بتهمة المس بامن الدولة وحمل السلاح .

٨ — المناضل الشهيد ايناهمي لحسن بن عبدالله :

ولد المناضل بدائرة اسكاون ناحية ورززات سنة ١٩٣٧ له زوجة واربعة اطفال . كان مناضلا في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وكان صديقا للمرحوم شيخ العرب. وفي سنة ٦٣ حينما بدأت السلطات تضايق كل المناضلين وتعتقلهم وتعذبهم ، فر الى الجزائر وبقي هناك حتى سنة ٩٦٨ ، وايمانا منه بالنضال المسلح ضد الامبريالية والصهيونية التحق بصفوف المقاومة الفلسطينية وشارك معها لمدة سنتين حتى حوادث سبتمبر ٧٠ ثم التحق بالمغرب من مجموعة من رفاقه للعمل ضد النظام الاقطاعي الذي يحمي الامبريالية والصهيونية مؤمنا بالثورة المسلحة واعتقل بعد حوادث مارس ٧٣ وقدم للمحكمة العسكرية بين مجموعة من المناضلين فحكمت عليه المحكمة بالاعدام .

٩ — المناضل الشهيد دحمان سعيد بن الحسين :

ولد المناضل حوالي سنة ١٩٢٨ . متزوج وله ٦ اطفال . ينتمي لعائلة فلاحية فقيرة . هاجر من المغرب سنة ١٩٤٨ الى فرنسا بحثا عن العمل وطيلة وجوده بفرنسا كان يعمل ضمن القضية المغربية كمناضل آمن بتحرير بلاده من الوجود الاستعماري . شارك في تكوين صندوق المقاومة بجمع الاعانات ابان الكفاح المسلح وبعد الاستقلال تكونت لديه قناعة بأن النظام الجديد ما هو الا امتداد للنظام الاستعماري القديم ووجه من وجوهه الجديدة . عمل في صفوف المعارضة المغربية ضمن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حتى وقع اعتقاله ابان حوادث مارس ٧٣ وقدم للمحكمة العسكرية بتهمة المس بامن الدولة الداخلي وحمل السلاح .

١٠ — المناضل الشهيد ايت زايد الحسين بن محمد :

ولد المناضل ايت زايد بتنغير عمالة ورززات سنة ١٩٣٦ من اسرة فقيرة جدا سافر للجزائر ابان استقلال الجزائر قصد ايجاد عمل ثم سافر لفرنسا قصد نفس العمل وعمل هناك فترة طويلة للحصول على لقمة العيش التي حرم منها في مغرب الاستقلال . وشعورا منه بالحرمان والاضطهاد مثل اغلبية الطبقات الشعبية الفقيرة قرر الالتحاق بصفوف المعارضة المغربية ومقاومة النظام الاقطاعي المتمثل في الملكية وآمن اخيرا ان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للاطاحة بهذا النظام الرجعي الذي يكون عرقلة دائمة في تطور المغرب . وبذلك شارك في حوادث مارس ٧٣ حتى اعتقل وقدم للمحاكمة بتهمة التآمر على هذا النظام ، وحكمت عليه المحكمة العسكرية بالاعدام .

١١ — المناضل الشهيد بوشاكوك البزيوي محمد بن عبد القادر :

ولد المناضل بناحية بني ملال سنة ١٩٣٧ متزوج وله طفل من عائلة فلاحية انخرط في الجيش الفرنسي سنة ١٩٥٥ حتى ١٤ ماي ١٩٥٦ تاريخ تكوين الجيش الملكي المغربي . اندمج مع عدد من رفاقه ضمن الجيش الملكي ومع احتكاكه بالعناصر التي دخلت الجيش من عناصر جيش التحرير المغربي بدات تتكون لديه قناعات بان النظام في المغرب انحرف الى نظام استبدادي اقطاعي يعمل لمصلحة مجموعة من الاقطاعيين والامبرياليين . وفي سنة ٦٤ التحق بالجزائر مع مجموعة من رفاقه اصحاب بن حمو . وسافر سنة ٦٧ الى سوريا ليعمل ضمن اطار المقاومة الفلسطينية ليفيد بخبرته هناك وقام باعمال بطولية داخل الاراضي المحتلة ولما كانت حوادث سبتمبر سنة ٧٠ فضل الرجوع الى المغرب والعمل ضد النظام اذ لا فرق بين نظام الاردن ونظام المغرب .

وبذلك شارك مع محمود بنونة في احداث مارس ٧٣ التي اعتقل على اثرها وقدم للمحاكمة بتهمة المس بالامن وحمل السلاح . ولما سئل امام المحكمة لماذا حمل السلاح اجاب بان الاوضاع في البلاد تتطلب الديمقراطية والعدالة وهو من المطالبين بها .

١٢ — المناضل الشهيد موحا ابرح نايت بارى :

ولد المناضل بايت خويا ناحية بني ملال سنة ١٩٣٨ متزوج وله ولد . كان يشتغل في الفلاحة حتى سنة ٥٧ حيث شارك في جيش التحرير المغربي الذي كان بالشرق المغربي وبقي فيه برتبة « شارجان » حتى سنة ١٩٦٠ حيث انضم الى الجيش الملكي الى سنة ٦٤ قدم استقالته وعمل في الفلاحة . وفي سنة ٦٦ التحق بالجزائر ، وبعد هزيمة ١٩٦٧ تطوع في صفوف المقاومة الفلسطينية لمدة اربع سنوات قام خلالها باعمال بطولية، اتصل هناك بسوريا مع محمود بنونة الذي اقنعه بالعمل ضمن مجموعته داخل المغرب . رجع الى المغرب سنة ٧٢ واعتقل في حوادث مارس ٧٣ حكم عليه في محكمة القنيطرة بالاعدام .

١٣ — المناضل الشهيد محمد بن الحسين (الصابري) :

ولد المناضل بناحية اكادير حوالي سنة ١٩٤٣ . كان من الشباب الواعي للمشاكل التي يتخبط فيها الشعب المغربي . وعمل في اطار صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والتحق سنة ٦٣ بالجزائر قصد ايجاد عمل وعمل هناك لفترة طويلة حتى سنة ٦٨ غادر الجزائر الى سوريا حيث التحق بصفوف المقاومة الفلسطينية التي ظل يعمل في اطارها ثلاث سنوات رجع بعدها عازما على الدخول الى المغرب ومحاربة النظام الذي يساعد الامبريالية والصهيونية ويمتص دم الشعب المغربي . وضمن هذا عمل مع رفاقه في احداث ٣ مارس ٧٣ وبقي صامدا، حتى وقع اعتقاله وقدم للمحاكمة بتهمة المس بامن الدولة الداخلي وحمل السلاح فحكمت عليه المحكمة العسكرية بالاعدام .

١٤ — المناضل الشهيد يوس مصطفى بن احمد :

يبلغ المناضل يوس مصطفى حوالي ٣٤سنة من العمر من عائلة فقيرة لم تساعده ظروفه المادية على متابعة دراسته . مما اضطره الى الانقطاع عن الدراسة والبحث عن عمل يكتسب العيش منه . عمل كمساعد بمستودع للسيارات بوجدة . كان مناضلا في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ شبابه . كما عمل ضمن الاتحاد المغربي للشغل . ساهم في تنظيم شبيبة الاتحاد سنة ٦٦ وكان ضد انحراف القيادة النقابية للعمال . واعتبر نضال العمال كجزء لا يتجزء من نضال الطبقات الاخرى المحرومة ورغم المضايقات التي كان يتعرض لها باستمرار تابع نضاله حتى اعتقل في مارس ٧٣ بتهمة تأسيس خلايا للثورة ومشاركتهم في احداث مارس ٧٣ . وحكمت عليه المحكمة العسكرية بالاعدام .

١٥ — المناضل الشهيد حماد بن حدجو المدعو (حديدو) :

ولد المناضل بقبيلة ايت حديدو ناحية بني ملال . من عائلة فلاحية عمل في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ تكوينه . تعرض لعدة مضايقات من طرف سلطات النظام الفاشي . ورغم ذلك بقي متمسكا بمواقفه التي كان يجاهر بها وطيلة الاحداث التي مر بها المغرب كان يؤمن ان لا مفر من حمل السلاح ضد الحكم الملكي المتعفن . اعتقلته السلطة في حوادث مارس ٧٣ بتهمة مساعدة ومشاركة الثائرين وحكمت عليه المحكمة العسكرية بالقنيطرة بالاعدام .

الانتفاضة الطلابية ضد الحكم الفاشي في اليونان



جموع الطلاب .. ضد نظام القمع خلال المعارك في شوارع اثينا

شهدت اليونان تحركات جماهيرية واسعة وصلت الى حد الصدامات الدموية مع فرق القمع البوليسي والعسكري . وليس غريبا ان تبدأ هذه الصدامات بين الطلاب والشرطة اذ ان الطلاب عرفوا منذ الانقلاب العسكري في ٢١ نيسان ١٩٦٧ ضروبا من القمع والارهاب واختبروا انواع القمع المقنع والمكشوف الذي فرضته الزمرة العسكرية لتحافظ على نظام الاستغلال والتبعية في وجه جماهير يتعاظم وعيها للبؤس المتزايد الذي يرميها فيه هذا النظام .

ويطالب الطلاب اليونانيون برفع القمع عن الجامعات وبتحقيق مطالب ديمقراطية اولية . فالنظام اليوناني عندما سمح لهم بانتخاب مجالس تمثلهم تدخل عبر العناصر المرتبطة به وارتكب تجاوزات خطيرة افسدت كل معنى اجراء انتخابات ديمقراطية . وكانت هذه التجاوزات النقطة التي انطلق منها الطلاب لطرح جملة مواقفهم ومطالبهم . فاضافوا الى مطلب رفع القمع مطالب تتعلق بتأمين المشاركة الفعلية في ادارة الجامعات وبالغاء المرسوم المتخذ عام ١٩٦٩ والذي يعطي الحكومة سلطة تعيين مجالس ادارة المؤسسات الدراسية العليا . وطالبوا بذهاب « مفوضي الحكومة » — وهم جنرالات متقاعدون متخصصون في « المحافظة على النظام » ويتمتعون بصلاحيات استنسابية ، وبسحب رجال الشرطه « المتنكرين في ازياء طلاب » من الجامعات . كما انهم رفضوا سياسة الحكومة المعادية بشراسة لكل الاساتذة التقدميين في الجامعة ، والمعادية لاي تنظيم نقابي ضمن القطاع التعليمي — وضمن قطاعات اخرى ايضا — ، هذه السياسة التي وصلت الى حد اصدار آوامر بمنع كتب معينة ، بعيدة كل البعد عن ان تكون كتبا شيوعية . فنظام الزمرة العسكرية يخاف على نفسه من اي كتاب أو فكرة لا تمجد انجازاته وهو لا يعمل شيئا لاخفاء هذا الخوف . الم يتضمن دستور ١٩٦٨ بندا يحذر من نشر الفكر الثوري بين الطلاب خاصة ؟!

ووسع الطلاب دائرة مطالبهم ووصلوا الى حد وضع النظام بكامله في قفص الاتهام . فانتقدوا سياسته العامة وطالبوا بعودة العسكريين الى الثكنات وبانهاء ديكتاتورية الطغمة الحاكمة . ولم يكتفوا بهذا الرفض بل نزلوا الى الشوارع والساحات في المدن اليونانية الرئيسية ليعبروا عن سخطهم واحتجاجهم .

وقبل ان نشير الى بعض السمات التي اتسمت بها المجابهات الاخيرة سنحاول تقديم عرض لمسيرة الحكم العسكري منذ استلام الكولونيلات للحكم .

النظام الذي اقامه العسكريون

حدث الانقلاب العسكري في ٢١ نيسان ١٩٦٧ وكان ذلك لقطع الطريق على اي انتصار انتخابي قد يحققه حزب الوسط بزعامة جورج باباندريو . اي ان الانقلاب جاء في سياق تدعيم النظام ودرء اي خطر مهما كان صغيرا عنه . وقد اضطر الملك الى الهرب بعد ثمانية اشهر نتيجة فشله في تدبير انقلاب مضاد .لكن ذلك لم يكن حدثا ينطوي على اهمية سياسية فهذا « التغيير » لا يغير في الواقع شيئا من طبيعة نظام الاستغلال والتبعية اليوناني ولا يفيد في جعل المرء مخدوعا بكلمة « الثورة » التي يرددها بلا كلل الانقلابيون العسكريون. فالتاريخ عرف ، قبلهم ، اكثر من محاولة عسكرية بونابارتية للحفاظ على النظام باسم الانقلاب والثورة عليه . ولنا في الكلمة التي قالها باباكوس غداة الانقلاب عبرة : « لقد قمنا بالثورة لنمنع الانتخاب» اي ان البورجوازية اليونانية ، بعد آن استنفذت « الديمقراطية » اهدافها ، قررت الانتقال لنوع اخر من الديكتاتورية اكثر انكشافا ووضوحا .

على صعيد السياسة الداخلية ، حاول النظام في البداية توسيع قاعدته الاجتماعية وتطويق اية حمله احتجاج شعبية ضد عسكرية الحكم واجراءاته اللاديمقراطية . وتمثلت هذه المحاولة اول الامر في اجراء استفتاء (٢٩ ايلول ١٩٦٨) على دستور جديد للبلاد . يخفف هذا الدستور من صلاحيات الملك ويبدو، في ظاهره ، اكثر ديمقراطية من الدستور السابق الموضوع عام ١٩٥٢ الا أنه سرعان ما تبين ان هذا الدستور اكثر رجعية من سابقه . فهو يفرض مثلا على كل من يريد أن يكون نائبا ان يكون حائزا على الشهادة الثانوية (المادة ٦١) كما انه يعطي الحكومة الحق في مصادرة اية جريدة او نشرة تمس بالنظام . ويمنع حرية التجمع ويعلن حل كافة التجمعات النقابية والحزبية المعادية « للنظام » ، ويمنع حق التصويت عن كل من تطاله هذه المواد ، ويحدد الى حد بعيد صلاحيات البرلمان ، او ما يسمى بالبرلمان ...

واضيف الى ذلك استبعاد الرقابة العمالية عن تطبيق القوانين والعقود بين رب العمل والعمال واخضعت هذه العلاقة لاشراف الدولة مباشرة. ولعل اطرف ما ابتدعته هذه الزمرة العسكرية هو قانونها القاضي بمنع ما تبقى من النقابات العمالية من اقامة علاقات سياسية مع الاحزاب اليسارية ومنع العناصر التقدمية من شغل مناصب تنفيذية في الاتحادات النقابية .

وحيث لم تستطع الزمرة العسكرية تطويع القانون لخدمتها استخدمت كافة الوسائل الاخرى لتصل الى مآربها وهكذا فقد دبرت ولفقت اتهامات بالخيانة العظمى لعدد من اعدائها (محاكمة اسبيدا التي كانت تهدف الى القضاء على اندرياس ابن جورج باباندريو) .

ولم تتورع هذه الحكومة عن تدبير اغتيال بعض الذين يعارضونها في الرأي (اغتيال النائب اليساري غريغوري لامبراكيس ، مثلا) .

كما ان السجون غصت بالمعتقلين السياسيين بتهمة معارضة نظام القمع والنهب والتبعية الذي يحاول الكولونيلات فرضه على الشعب اليوناني ، فقد بلغ عدد المعتقلين السياسيين بعد عامين على الانقلاب ٢٣١٩ معتقلا وحتى سنة ١٩٧٢ كان لا يزال في السجون اليونانية حوالي ٤٠٠ سجين سياسي .

واذا كان لا بد من الكلام عن خطة الحكومة وعملها فمن الضروري الاشارة الى الخطة الخمسية التي وضعتها بعد استيلائها على السلطة . وهنا يصبح من المفروض القول ان هذه الخطة فشلت فشلا ذريعا فعام ١٩٦٧ بلغ معدل نمو الدخل القومي حوالي ٢ر٢ بالمئة في حين انه كان ٧ بالمئة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٣ ، و ٩ بالمئة بين ١٩٦٣ و ١٩٦٦ . وانتهت هذه الخطة دون ان تحقق نصف الاهداف التي ارادت تنفيذها . وقد ادى كل هذا الى ارتفاع الضرائب بنسبة ٦٠.بالمئة عام ١٩٧٠ — ١٩٧١ وجعل اسعار المواد الغذائية ترتفع بسرعة جنونية (ارتفعت الاسعار بنسبة ٣٠. بالمئة في الاشهر الثلاثة التي سبقت الصدامات الاخيرة) . وقد انعكست هذه الاوضاع الاقتصادية المتردية على الريف اليوناني . فاضطرت اعداد كبيرة للنزوح الى المدينة . وبلغ عدد النازحين عام ١٩٧٠ اكثر من ٨٥ الف شخص (والجدير بالذكر انه من عام ١٩٥٨ — الى ١٩٦٨ هاجر من اليونان حوالي ٥٠٠ الف شخص اي جزء من ستة عشر من السكان) . وقامت السلطة بحل المنظمات الفلاحية في الريف ، الا ان الفلاحين قاموا بانتفاضة في مقدونيا وغيرها من المناطق ضد قيود السلطة على زراعة التبغ وطالب الفلاحون بمنح الاعتمادات وتخفيض اسعار السلع المصنوعة التي تباع في الريف. بالاضافة الى ذلك قام الفلاحون بانتفاضات اجتماعية واسعة ضد اقدام الحكومة على مصادرة الاراضي بالقوة من اجل اقامة المزارع الرأسمالية الكبيرة لصالح الطبقة البورجوازية .

وردا على سياسة الدولة المعادية بوضوح لمصالح اوسع الفئات الشعبية في المدينة والريف اخذت فئات من الفلاحين والبورجوازية الصغيرة والمتوسطة بالانفصال عن النظام ، واخذت تشارك في اعمال المقاومة السرية في اثينا وذلك اعتبارا من ١٩٦٩ . وكان من نتيجة فشل الزمرة العسكرية في ايجاد صيغة تعاون توفيقية بينها وبين البورجوازية الكبيرة والعائلة المالكة ، وذلك لكسب الفئات والاحزاب اليمينية ، ان ازدادت عزلتها ، مما دفعها ، اكثر فاكثر الى الانفراد بالسلطة .

والجدير بالتسجيل هنا هو ان الشعب اليوناني استخدم كافة وسائل النضال لمجابهة هذه الزمرة . الا ان هذه النضالات السرية في بادىء الامر اخذت تتحول من السرية الى العلنية اعتبارا من نهاية ١٩٧١ عندما قامت سلسلة من الاحتجاجات الجماعية شملت مدن اثينا وسالونيكا ولاريسا وباتراس وغيرها .

وهكذا يمكن تلخيص السياسة الداخلية للزمرة العسكرية اليونانية بكلمات قليلة : قمع ، واستغلال ، وفشل في تجاوز اية ازمة الا على حساب الفئات الكادحة .

والوجه الاخر لهذه السياسة ، هو بالطبع ، المزيد من الارتماء في احضان الامبريالية الاميركية التي رمت بثقلها الى جانب العسكريين، بعد ان وضعت جانبا كل حرصها المزعوم على الديمقراطية ، وذلك بسبب الموقع الهام الذي يحتله بلد مثل اليونان ضمن استراتيجية حلف الاطلسي . وليس هذا الموقع خافيا على الصحف والدوائر الامبريالية ، فجريدة النيويورك تايمس مثلا كتبت تقول في ١٠ ايلول ١٩٦٨ : « تلعب وكالة الاستخبارات المركزية والديبلوماسية الاميركية في عالم السياسة اليونانية دورا يوازي في اهميته دور رجال السياسة اليونان » . كما قال السناتور مورس امام الكونغرس يوم ٩ اكتوبر : « ان الغاية الوحيدة من برنامج المساعدات لليونان هو المحافظة على الحكومة العسكرية المؤيدة للاميركيين والتي توافق على كل طلبات البنتاغون وخاصة المتعلقة منها بحلف الاطلسي » (نقلا عن اللوموند ٢١ — ٢٢ نيسان ١٩٦٨).

وقد وثقت حكومة الكولونيلات علاقاتها مع واشنطن وسمحت للاسطول السادس ان يأخذ من مرفأ البيريه محطة دائمة له . وكان من نتيجة ذلك ان تدفقت « المساعدات» الاميركية على الحكومة فبلغت في بعض السنوات ٢٠٠ مليون دولار ، كما ان المصارف الاميركية عادت للعمل في هذا البلد السياحي المفتوح، وعلى رأس هذه المصارف المصرفان الشهيران تشيز منهاتن بنك ، وبنك اوف اميركا . وعادت اليونان ، اكثر من ذي قبل ، لتصبح سوقا مفتوحة امام الشركات الاجنبية مثل فورد وليتون . وقد وظفت فيها هذه الاخيرة حوالي ٨٤٠ مليون دولار على امتداد عشر سنوات . ولم يبخل روجرز وزير الخارجية الاميركي على

العسكريين فخصص لهم مبلغامقداره ٧٣ مليون دولار في نهاية عام ١٩٧٢ كمساعدة .

وكان من نتيجة هذه « المساعدات » (وهذه هي الحالة دائما بالنسبة « للمساعدات » الاميركية) ان تراكمت الديون على الشعب اليوناني وبلغ العجز في الميزان التجاري حوالي مليار و ٣٠٢ مليون دولار عام ١٩٧١ وحده . مما دفع الحكومة لسد هذا العجز بواسطة ديون جديدة وكانت هذه الديون قد بلغت عام ١٩٧٠ ما يزيد على المليار و ٨٧٠ مليون دولار . ودفعت الحكومة اليونانية (ليس من جيب الحكام طبعا) مبلغ ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٩ لسد ديون وفوائد القروض الاجنبية .

وقد ادى هذا الارتماء في احضان اميركا والارتهان لها وفتح الاسواق امام استثماراتها تحت غطاء من قمع ومصادرة حريات الشعب اليوناني ان تعرضت الحكومة اليونانية ، بالاضافة الى عزلتها الداخلية ، الى عزلة اوروبية ادت الى طردها يوم ١٢ كانون الاول عام ١٩٦٩ من مجلس اوروبا بعد ان صوتت ١٤ دولة اوروبية لصالح هذا الطرد .

بعد ان عرضنا لمسيرة الحكم العسكري منذ انقلاب ٢١ نيسان ١٩٦٧ نعود للاحداث والاصطدامات التي حدثت مؤخرا في المدن اليونانية الرئيسية ، لنتبين سمات هذا التحرك الجماهيري ضد التسلط والقمع .

اولا — يلاحظ بسهولة ان تحرك الطلاب لم يكن معزولا . فقد اكد كافة المراسلين الموجودين في اليونان ان الرأي العام اليوناني كان مؤيدا بصورة عامة للتحرك الطلابي ، بالاضافة الى ان بعض الفئات العمالية شاركت في التظاهرات والاعمال الاحتجاجية الاخرى وسقط عشرات الجرحى من العمال في الاصطدام مع قوى القمع . وقد فضحت هذه المشاركة الجماهيرية الواسعة زيف الادعاءات الديمقراطية للحكم العسكري وزيف الادعاء بان الطلاب ليسوا الا قلة معزولة . واذا كان الطلاب والعمال لم يتوصلوا حتى الان لصياغة برنامج نضالي موحد الا ان نضالهم يصب في اتجاه واحد معاد للسلطة العسكرية ومناهض للقمع المسلط على الشعب اليوناني .

ثانيا — لم يكن هذا التحرك الاخير عفويا . فلقد حضر له الطلاب طويلا . وبدا هذا التحضير واضحا من خلال وجود اذاعة في كلية البوليتكنيك تعمل بمحركين « اذاعة الطلاب اليونانيين الاحرار » . كما جهز الطلاب الجامعة مسبقا بكل الادوات اللازمة لتحويلها الى مستشفى ، ولم ينسوا ان يزودوها بغرفة اوكسيجين ضرورية في مثل هذه الحالات. وذكر بعض الصحافيين انهم كانوا يتلقون « برقيات » من الطلاب مما يفيد بأن هؤلاء يملكون عدة اجهزة ارسال لاسلكية لاستخدامها في الرد على حملات الدعاية العسكرية وايصال رأيهم الى الصحافيين . كما ان فرقا طلابية كانت تطوف في الاحياء المدينية المجاورة للجامعة خاصة تحث المواطنين على التعبير عن سخطهم ورفضهم لحكم العسكر .

ثالثا — جاء التحرك الطلابي والجماهيري في وقت تدعي فيه الزمرة العسكرية الحاكمة انها تحاول العودة بالبلاد الى «الديمقراطية». ويدل هذا على ان الطلاب والجماهير لا يحتجون على شكل من اشكال القمع بل يحتجون على جوهر نظام الاستغلال والتبعية ، اكان هذا النظام قمعيا مباشرا ام نظاما يتستر بواجهة ديمقراطية مزيفة .

لا شك ان الحركة الشعبية اليونانية ستعرف كيف توحد صفوفها وتتجاوز كل الضربات التي ينزلها بها النظام العسكري ، وما الحوادث الاخيرة سوى حلقة في سلسلة الرفض المستمر والمتصاعد الذي ابدته الجماهير اليونانية في وجه حكم العسكر .

ثلاث قصائد جديدة للشاعر احمد فؤاد نجم .

ثلاث قصائد جديدة للشاعر احمد فؤاد نجم .. الاولى (كلمتين لمصر) نظمت قبل حرب تشرين والثانية والثالثة (منشور وطني رقم ١ ، وضليلة فوق راس الشهيد) نظمتا اثناء اندلاع القتال :

كلمتين لمصر

كل عيد تعشق حليوه
وانتى حلوه ف كل عين
يا حبيبتي
قلبي عاشق
واسمحيلي بكلمتين

●

كلمتين يا مصر
يمكن
هما آخر كلمتين
حد ضامن
يمشي آمن
أو مآمن
يمشي فيه ؟

●

شابه يا ام الشعر ليلى
والجبين شق النهار
والعيون بحرين أماني
والخدود عسل ونار
واللوالي ف ابتسامتك
يحكو أسرار المحار
ياللي ساكنه القصر عالي
أمتى يهنالي المزار
كلميني يا صبيه
طال علي الانتظار
كلمتين يا مصر
يمكن
هما آخر كلمتين
حد ضامن
يمشي آمن
أو مآمن
يمشي فيه ؟
قصرك المسحور غيلانه
أغبى من دود الغيطان
بعد مص الغصن لاخضر
[illegible] عضم العيدان
واللي خلا الارض خضرة
واللي خلا الدار أمان
عاش بجوعه
ملو جوفه
مات بخوفه .. م الغيلان
روح الغلبان ما قالشي
عن شقا العمر اللي كان
كلمتين لمصر
يمكن
هما آخر كلمتين
حد ضامن
يمشي آمن
أو مآمن
يمشي فيه ؟

●

آدي كلمة من عذابي قلتها لك
باقي كلمة
من حنيني
صنتها لك ف الضلوع
من دنيا ظالمة
كنت خايف يلمحوها
يقتلوها ف سكة ضلمة
شقشقت والنور بشاير
زهرة الصبار يا سلمى
يا نسيم الشوق يا طاير
خد لمصر الصبح كلمة
طول ما يبقى الركبساير
بالبصاير
والعينين
يبقى ضامن
يمشي آمن
يبقى عارف
يمشي فيه

صيف ١٩٧٣

منشور وطني علني رقم (١)

أيها المواطنون
أيها المواطنات
مصر من طول السكات
بتناديكوا
تسمعون ؟

●

عطروني بالبارود
كحلوني باللمون
نفسي أغمض
أو أفتح
يرجع الشوف للعيون
والقى سينا
جوه حضني
بالمناجم
والزتون
يا حبايبي
يا جنودي
ما عساكم تفعلون

●

يحكى في أمثال زمان
كل وقت وله أدان
يا بهية وخبرينا
يعني ايه معنى الادان

●

شوف يا أستاذ بغبغان
يا للي قاعد في البراح
واللاحم في الجولان
نسرق النور م الصباح

●

[illegible] نصحى في الصباح
والخلايق مجروحين
تبقى حي على الكفاح
والسلاح يا مظلومين
واما نصحى بالسلام
والخلايق مرتاحين
تبقى حي على الكلام
والمناقشة يا أفلاطين

●

أيها المواطنات
مصرنا ست البنات
عايزه منكو تزوقوها
وانتو أهل المكرمات
عايزه عقد النصر وردي
والحلق بالدلايات
عايزه طرحة وعايزه فرحة
وعايزه ساعة م الساعات
تعجنوا الحنه السويسي
من زتون البيارات

●

ما عساكن فاعلات
أيها المواطنات

●

يا حياة الشعب يا
مصر يا
نور العيون
الحياة والممات
والمشانق والسجون
والكلام
والآلام
والدساتر والقانون
والدساكر
والعساكر
كله في حبك يهون
ليس فينا من جبان
ليس فينا يحزنون
فينا طيبه
زرع طيبه
بس آه لو تعلمون
لو يفيض الصبر بينا
تطفح النار م الأتون
لو يغطى الصعب سينا
والعبور يصبح جنون
نرمي يا مصر العزيزة
جسمنا فوق الجنون
يمشي يا مصر العزيزة
ركبنا فوق المنون
وانتي يا مصر الحبيبة
عندنا جوه العيون
واحنا يا مصر الجميلة
حبنا فوق الظنون
حبنا فوق الظنون .

القاهرة — اكتوبر — ١٩٧٣

ضليلة فوق راس الشهيد

● خبر
بالنكتة لوجيا والحداقة
بالتكنولوجيا والتاريخ
هجم الزناتي ع الخواجة
ولبسه العمة بصاروخ
جود .. عليوه
باد .. مائير
كل عام فانتوم بخير

●

وكالات الانباء .. والصحفيين
٦ أكتوبر ٧٣

●

تعليق

●

قبل البدا .. يا سامعين
أبعت سلامي للميدان
وأفهم كلامي .. واسمعين
واوزن
ودقق ف الميزان
تعرف مرامي يا اسماعين
من دون فلاسفة وترجمان
اصل الحكا .. يا سامعين
مش ناقصة لف ولفلفان

كان وقت نكسة يا اسماعين
والبر غاطس ف الهوان
والدم سايح أجمعين
والامر غرقان للودان
والارض رايحة ولا معين
والعفشة نافشة ... والغيلان
سانين سنانهم
طماعين
ياكلوا السواكن بالمكان
والناس حيارى
يا اسماعين
بين مين وفين وليه وكان
اذ هذا يحصل يا اسماعين
طلعوا الفلاسفة البغبغان
ناقلين كلام
يملا البرام
عن حد سيف الامريكان
الياذه بالشعر المهول
وهول وهيل وهيلمان
خلونا شبنا يا اسماعين
وكبرنا من قبل الاوان

●

طبوا الفلاسفة ف الغلط
لما الزلط
قدح الزناد
نفر العناد عرق الغضب
واقترح يا واد واضرب يا واد
قزحت صعايده وفلاحين
بحر الكنال ف شمال يمين !
واديني عقلك يا اسماعين
واضغط بقلبك ع الزناد
واجمد يا واد واقزح يا واد
قزحوا الولاد قزحت قلوب الناس وراهم
اسم النبي يحرس خطاهم من .. خطاهم
رنوا الخواجة البربري
علقة معلم عبقري
وارتد جيش المفتري
وعيالنا نار تلحس قفاهم
اسم النبي يحرس خطاهم من خطاهم

●

يا مصر جيشك م الصعيد
وم البحاروه ومن رشيد
شبان هلايلة وطيبين
فينا الحنين والعنيد
نعشق ولا عشق الحمام
للولف والعش السعيد
ونجود كما جاد الغمام
باللقمة وبتوبنا الجديد
ندي بمزاجنا كل شيء .. لأي شيء
مدام نريد
لكن عدوك يا اسماعين
لو سخنت النار ع الحديد
والظلم خوم ع البلاد
سوا من قريب او بعيد
حلم الحليم يصبح جحيم
والدم يتسمم صديد
نرمي الغضب مثل الحطب
ع النار .. تقوم النار .. تقيد
واحنا الفوارس يا اسماعين
في الازمة والوقت شديد
نصول نجول
كيف الخيول راكبه السيول
فوق الجليد
نكسح ضباب الليل .. يزول
ننطح جبال الخوف .. تميد
نطوي الهضاب
طي الكتاب
ونقابل الصبح البعيد
نرجع نلاقي الدنيا نور
يا مصر .. والانسان جديد
ننشي المداين والكفور
ف جو نور
وبكل ايد
ونجيب حليب العندليب
ف المهد للطفل الوليد
ونشجر التين .. والزتون
ضليلة فوق رأس الشهيد

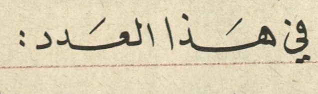
●

القاهرة — اكتوبر — ١٩٧٣

الحرية

اسبوعية
سياسية
عربية

بيروت - الاثنين ٣/١٢/١٩٧٣ - العدد ٦٤٨ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل



في هذا العدد :

المكسب الوحيد من مؤتمر القمة العربي
الاعتراف بكون المقاومة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني



الذكرى السادسة لاستقلال اليمن الديموقراطية



عام آخر على طريق بناء اليمن الجديد

تكتيك حكام عمان الجديد : « مشاركة » المقاومة في تمثيل الشعب الفلسطيني تمهيداً لقضم حقوقه الوطنية .

غذت مباحثات كيسنجر في عمان ، امال الملك حسين ونظامه بشأن طموحاته لاستعادة سلطته على الضفة الغربية ، وتمثيل الفلسطينيين في المساعي الدوليه الجاريـة لحل مشكلة احتلال الاراضي العربيـة المحتلة لعام ١٩٦٧ . فقد طمأن كيسنجر الملك ان للنظام الهاشمي دورا رئيسيا في الجهود العاملة لاقرار التسوية المتفاوض عليها منذ البدء . وقال ان امريكا وهي تعمل على تحسين علاقاتها العربية ، لن تنسى اصدقاءها الحميمين الذين لم يتخلوا عنها لسنوات طويلة . ثم جاءت دفعة المساعدات الامريكية الاخيرة للخزينة الاردنية (١٠ ملايين دولار) بمثابة تأكيد جديد عن عدم «نسيانها» اصدقاءها القدماء . مثلما جاءت تطميناته بشان دور الاردن في المباحثات المنتظرة تأكيدا على ثقتها بحكمة النظام الهاشمي وامتثاله للنصائح الامريكيه بعدم الدخول في الحرب الاخيرة . مما جعله فعلا وقولا قادرا على توفير «حدود امنة» لاسرائيل .

ماذا قال كيسنجر للملك حسين

فقد طلب كيسنجر من الملك حسين ، بعد ان عرض سياسة الولايات المتحدة تجاه حقوق الشعب الفلسطيني ، التي ترى في مشروع المملكة المتحدة صيغة مقبولة لحل القضيه الفلسطينية ، وان الاردن عبر هذه الصيغة مدعو لتمثيل الفلسطينيين بشأن اراضيهم المحتلة ، طلب كيسنجر من الملك حسين ان يقنع البلدان العربية الاخرى بصيغته هذه !

وهكذا فقد سارع النظام لاستكمال تحركاته العربية عبر مبعوثيه الخاصين الى سورية ولبنان ، ثم الكويت والسعودية ، كما تحدثت بعض الصحف اللبنانيه الوثيقة الصلة بسياسة عمان ، عن جولة عربية للملك حسين تشمل القاهرة ، المغرب ، الجزائر ، تسبق مؤتمر القمة ، وسبق كل هذا التعديل الوزاري ، الذي كانت الغاية منه نقل عدنان ابو عودة من رئاسة الديوان الملكي الى وزارة الاعلام ، وحلول بهجت التلهوني في رئاسة الديوان الملكي ، وهي الحكومة التي تعيد بهجت التلهوني (المعروف بانه مقرب من بعض العواصم العربيه وبخاصة القاهرة) الى البروز مجددا ومن موقع رسمي ، وكمقدمة لاحتلاله موقعا رئيسيا في سياسة الاردن العربية .

مجمل هذه التحركات (التعديل الوزاري ، ثم جولات مبعوثي الملك التلهوني وعبد المنعم الرفاعي) تعمل على تنشيط القبول الرسمي العربي بالدور الاردني الطموح لتمثيل الفلسطينيين وللتصرف بحقوقهم الوطنية . وهي التحركات التي ينتظر ان تعبر عن بلورتها الكاملة في مؤتمر القمة العربي الذي ينتظر ان يكون مناسبة لعرض صيغة اردنية متكاملة في هذا الصدد .

التكتيك الاردني الجديد : الحوار مع المقاومة !

كانت « الحرية » قد تحدثت بالتفصيل عن محاولات النظام المتعدده فلسطينيا وعربيا لاقتناص حق تمثيل الشعب الفلسطيني (١٢ ، ١٩ تشرين الثاني الجاري) ، وهي المحاولات التي تسعى للالتفاف مجددا حول الحقوق الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني ، بالحديث عن «تكامل» التمثيل الاردني مع التمثيل الفلسطيني . وعن محاولاته للتقرب من المقاومة ، وهي المحاولات التي باءت بالفشل . وقد عمد الملك بعد زيارة كيسنجر الى تجديد محاولاته على المستوى العربي ، عبر جولات مبعوثيه الى دمشق وبيروت التي هدفت الى بعث « وساطة عربية » تدفع المقاومة الى اجراء حوار مع النظام في عمان بهدف الخروج « بموقف موحد فلسطيني ـ اردني » ، كما عمد النظام عبر رسائله الى الرئيسين السوري واللبناني ، للحديث عن استعداد النظام بعد استعادة الاراضي المحتلة لاجراء استفتاء شعبي لتقرير ما اذا كان الفلسطينيون يحبذون اقامة دولة مستقلة ام الدخول في اتحاد فيدرالي معه وفقا لمشروع المملكة العربية المتحدة .

وكان واضحا ، سواء في اتصالات النظام الهاشمي مع الشخصيات الوطنية الفلسطينية في الضفة الشرقية ام في الضفة الغربية ، وفي محاولاته لطرح « مشاركة » اردنية ـ فلسطينية على المقاومة ، ان هناك اجماعا على ان منظمة التحرير هي الممثلة الوحيدة والشرعية للشعب الفلسطيني ، وان كافة محاولات النظام لتجاهل هذه الحقيقة ، اما الالتفاف حولها ـ كما في التكتيك الهاشمي الجديد ـ لا يفعل اكثر من الاستمرار في وصايته غير المشروعة على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وعلى مضيه في تجاهل الارادة الوطنيه المستقلة للفلسطينيين في تقرير مصيرهم .

ورغم رفض المقاومة «المقترحات» الاردنية المشفوعة بالوساطة العربية ورغم رفض الشخصيات الوطنية الفلسطينية للصيغ المقترحة عبر احد رموز البرجوازيه الفلسطينية (وليد صلاح) في عمان ورغم تأكيد وفود الضفة الغربية وشخصياتها الوطنية على ان المقاومة هي الممثلة الشرعية والوحيدة للشعب الفلسطيني ، فأن حكام عمان الهاشميين يمضون في تحركاتهم العربية ، الانتظر تصعيدها في مؤتمر القمة العربية في الجزائر ، رهانا على جملة من الشروط ، بهدف الوصول الى « ضغط عربي رسمي » لاقناع المقاومة للوصول الى صيغة اردنية ـ فلسطينية ، يمكن لحكام عمان ، ان يقفزوا عبرها لقضم حقوق الفلسطينيين الوطنية والادعاء بتمثيلهم .

الاتجاه الاردني يستمد ثقله المشبوه من سياسة التقارب مع امريكا !

ما من شك ان النظام الهاشمي ، الذي احاطته العزلة والادانة لاحجامه عن المشاركة في الحرب ، يعد اليوم نفسه في وضع افضل بعد جولة وزير الخارجية الامريكي في المنطقة ، التي اكسبته ثقلا ، لم يستمده من دور وطني فاعل في الحرب ، بل من الرضى الامبريالي الامريكي والارتياح الاسرائيلي . ان هذا الثقل المشبوه ، يجد تغطية عربية رسمية اليوم ، اكثر مما حلم الملك ونظامه من قبل . ذلك ان الاندفاعة المصرية القوية نحو الولايات المتحدة ، والرهان على دور أمريكي فاعل في «الضغط» على اسرائيل ، وهو الرهان المبنى على اوهام البرجوازية المصرية الحاكمة ، يبرر تخاذل النظام الهاشمي وتقاعسه عن المشاركة في المعركة . وتظهر المؤشرات القوية ان ارتماء السياسة المصرية في رهان محموم على الولايات المتحدة ، تعني ان الصيغة التي تتوج الحوار المصري ـ الامريكي ـ الاسرائيلي ، لن تنعكس فقط على المصلحة الوطنية المصريه في اراضيها وسيادتها عليها ، وانما تسحب نفسها على حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية ، وعلى مصير الاراضي المحتلة العربية . وفي النطاق الوطني الفلسطيني ، توجد الان مخاوف حقيقية من التهاون المصري مع المشاريع الامريكية ، التي سوف تعمد الى تتويج التسوية بتنصيب حكام عمان أوصياء دائمين على مصير وحقوق الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتله ، وعلى ابداء تنازلات فادحه لقاء الانسحاب .

ولهذا فان مساعي النظام الهاشمي ، في مؤتمر القمة العربي ، قد تجد من التهاون المصري مع الولايات المتحدة ، وفي غياب بعض العواصم العربية المحتجة ، معبرا لها لطرح « مشاركة اردنية ـ فلسطينية » تمهد لوضع يد حكام عمان على مصير الضفة الغربية وحقوق مواطنيها . كما ان سياسة «الوجهين» السعودية مع كل من المقاومة والاردن ، وارتباط بعض البلدان العربية مع الامبريالية يهدد بوصاية عربية رسمية جديدة ، تجعل مستقبل الاراضي المحتلة وحق الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة في تقرير مصيره ، مهددا حقا . وهي الاخطار التي ينبغي التحذير منها والنضال ضدها بقوة .

الخيار الوطني ...

تتمركز مهام الوطنيين الفلسطينيين والعرب الان بصدد القضية الفلسطينية ، في الامور التالية :

ـ التأكيد والنضال من اجل ان تترك للشعب الفلسطيني زمام التقرير بشان حقوقه الوطنية ، سواء من حيث حقوقه التاريخية او الراهنة ، ومنها حق تقرير المصير في الاراضي المحتلة لعام ١٩٦٧ .

ـ التأكيد على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلة الشعب الفلسطيني الوحيدة والشرعية والنضال ضد كافة اشكال ادعاء التمثيل او الوصاية ، او اي محاولة للالتفاف حول تمثيل الفلسطينيين من اي جهة كانت .

ان هاتين المهمتين تقرران فورا ، رفض كافة الصيغ والمشاريع ، التي يحاول النظام الهاشمي عبرها ان ينفذ لقضم هذين الحقين ، او احدهما ، تحت اي مبرر . اذ ان هذه المحاولات ، لا تفعل اكثر من السير بالحقوق الوطنية الى هاوية الالتحاق بمشاريع الاستسلام الامريكية ، حيث تعمل الولايات المتحدة الان على فبركة سلام مزيف ، يغمط الحقوق الوطنية للشعوب العربية ، ويلحق المنطقة كليا كمنطقة نفوذ خاصة به .

ان الشعب الفلسطيني الذي عانى طويلا من تجربة الالحاق التعسفي بالنظام الهاشمي ، يدرك مجددا اخطار محاولات حكام عمان لتجديد « الوحدة الالحاقية » الهاشمية . ان الجماهير وكافة الوطنيين الفلسطينيين ، ترى ان الشرط الضروري والمبدئي والصحيح تاريخيا ، لاي تجديد لوحدة الضفتين ، انما يكون عبر الارادة الطوعية والديمقراطية في تقريرهم لمصيرهم ، بدون اي تدخل او وصاية خارجية ، وتكون بعد ان يمتلك الشعب حق سيادته على اراضيه بكامل حريته ، وبالاسس الديمقراطية المجربة تاريخيا . مثل هذه الوحدة ستناضل من اجلها بالتأكيد الجماهير الفلسطينية ـ الاردنية . وستكون مقدمة صحيحة مبدئيا وموضوعيا للحياة المشتركة والنضال المشترك .